النحو والمجتمع
تخلل في مفهومية التأثر والتأثير

بقلم الدكتور

يحيى بن أحمد العقيبي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف ـ كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الخامس (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

النحو والمجتمع تخلل في مفهومية التأثر والتأثير

يحيى بن أحمد العقيبي

قسم اللغة والنحو والصرف ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : yahya55@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث فكرة التخلل في أنحاء وجوانب العلاقة بين النحو والمجتمع، آخذاً في الاعتبار أن النحو منتج اجتماعي نشأ بل وُلد استجابةً لحاجات حياتية، ودواعٍ اجتماعية.. فكان هذا القدر من العلاقة المبكرة مدعاة للنظر في جوانب هذا المشهد ، وتطور فصوله، وكيف أن فهم هذا المسلك مُعين على تقديم النحو في قالب من القابلية والفهم ، ينفيان عنه ما يوصم به من جفاف الأقيسة وصعوبة القواعد ومجرد النظرية.

فالثابت في هذا البحث أن ما يحصل للمجتمع ويتحكم فيه ، وما يوجهه فيقيمه أو يديله يضعفه أو يقويه.. عينه ما يخضع له النحو ابتداءً من الفكرة مروراً بالتطبيق وانتهاء بالعلة والحكمة ، فكل تلك الجوانب خاضع لتأثير المجتمع ، وأنماطه الحياتية في تشاكل عجيب ، وترابط أريب ظل به النحو أحد الجوانب التعبيرية بل أهمها عند إرادة المجتمع الوصول إلى أغراضه ، وتحقيق مقاصده .

كما قدّم البحث تصوراً لإيجابيات تعلم النحو وتعليمه وفق هذه الفكرة مبرزاً أن علاقة النحو بالمجتمع قد تخضع لنوع من الخصوصية والتميز بسبب خصوصية المجتمع نفسه ، كما قد تكون في صورة قضايا فكرية تشترك فيها المجتمعات ، ودعم ذلك ببعض التطبيقات في نحو العربية .

الكلمات المفتاحية: النحو، المجتمع، التشاكل، التشابه، التأثر، التأثير، العلة .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٤٩٦٨

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Grammar and society permeate the concept of influence and influence

Yahya bin Ahmed Al-Uqaibi

Department of Language, Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia .

Email: yahya55@gmail.com

Abstract

This research deals with the idea of pervading the aspects and aspects of the relationship between grammar and society, taking into account that grammar is a social product that arose and was even born in response to life needs and social motives. This course is set on presenting grammar in a mold of ability and understanding, negating the dryness of analogies, the difficulty of rules, and mere theory.

What is established in this research is that what happens to society and controls it, and what directs it, values it or guides it, weakens or strengthens it.. the same is what the grammar is subject to, starting from the idea through application and ending with the reason and wisdom, all of these aspects are subject to the influence of society, and its patterns of life in a strange formation, and coherent interdependence Grammar remained one of the expressive aspects, rather the most important of which is when the society wants to reach its goals and achieve its purposes.

The research also presented a visualization of the advantages of learning grammar and teaching it according to this idea, highlighting that the relationship of grammar to society may be subject to a kind of privacy and distinction due to the privacy of the society itself, as it may be in the form of intellectual issues in which societies participate, and this is supported by some applications in Arabic grammar.

Keywords: syntax, society, morphology, similarity, vulnerability, influence, illness .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد إمام أهل اللسان ، وغرة ذوي البيان ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان ، أما بعد ...

فاعلم زودني الله وإياك الاعتبار ، وألهمنا حسن التزود والاختيار ، أن من شأن هذه اللغة الشريفة ، وحال هذا العلم المرجب أنه انطوى ولا يزال على فصوص ودقائق ، ولطائف ومطايب ، وصنوف من الحكمة ، لا تلج كل أذن ، ولا تُشرب كل وارد ، ولا تشيع كل صادر ، ولا تُطرب كل سامع ، وليست تبدو لكل أحد ، ولا على كل حال ، ولا تُظهر ودها أو يستبد بها طربها صوب كل خاطب ، لا سيما من قمرهم الزائف الحديث من العلوم ، وسباهم الدعي الضعيف من المقاصد والفهوم مما هو من جملة علوم غيرنا، لا من علومنا .

ولما كان الحال مع اللغة والنحو على ما بينت لك كان – وايم الله – حالاً مخوفة ، وفجاً تنوفة ، ودحضا مزلة ، ومع كل ذلك تجاسرت وحاولت، وصابرت وعالجت وأوقدت وفثأت ، حتى استقام لي فيما أحسب نظر ، وانقاد لي بعد لأي بصر ، حول قضية فيها انبهام ، ولا تخلو نواحيها من اكتتام ، إذ هو موضوع محوج إلى فضل تأمل ومزيد عناية ترجمت له بـ (النحو والمجتمع ، تخلل في مفهومية التأثر والتأثير) ولست بهذا البحث أنبه على موضع غفلة عند السلف ، أو أنعى موت فكرة لديهم ، بل هو منهم وإليهم ، ولكنهم يجعلون الحديث عنه إشارة ، ويخفونه لأجل الإثارة ، وبالمقابل لست أقدسهم حتى أتحامى مزاحمتهم بركب التأمل والتفكير ،

وأهابهم حتى أعرد عن صفوهم لأرد كدر غيرهم وإنما القصد أنها أفكار غلبتني على نفسي ونظرات استقرت في حسي ، بعد دربة بكلام القوم وأنا أتدارسه مع طلبة الجامعة سنوات ، وأتباحث معهم فيه مرات ومرات، فأردت أن أبرزها للعيان و أجلوها على مراتب البيان رجاء أن تكون بعض فقه في العربية فإن لم تكن فلعلها محمولة الى فقيه ينفخ فيها روحا أو يدرك بها فتوحا ، ولقد سوّغ أبو الفتح من قبل لمن أراد التنبيه لما يخالف الجماعة في شأن ما أن يفعل شريطة :" أن يناهضه إتقانا ، ويثابته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره ، فإذا هو حذا إلى هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أنحاء الحال ، وأمضى الرأي فيما يريه الله منه ، غير معاز به ، ولا غاض من السلف رحمهم الله في شيء منه ، فإنه إن فعل ذلك سدد رأيه ، وشيّع خاطره ، وكان بالصواب مئنة ومن التوفيق مضنة " [(١)] فكيف وأنا لا أريد إلا الإصلاح وليس همي إلا أن أقفك على إصباح ، وأقدح لك وأمتاح ، ثم إنني من قبل كل شيء أستعيرك لبك ، وأستهديك فكرك ، وأستثمدك حلمك لأنطلق إليك بك وأعود بفضلك عليك على ألا تزدري مني رأيا ولا تستهجن لي فكرة ولا تنسبني لجهل ولا تحملني على سفه قبل أن تجاهد نفسك على السبر وتديرها على الصبر وتلزمها الإمعان والفحص ، ثم ما سرك من بعد فاحمله على القبول ، وما ناءك فاخفه عن العذول ، وليكن همي وهمك أن نخدم العلم حتى يتعطف علينا ، وأن نلزمه حتى يأنس بنا وحسبنا ذلك إن تحقق فهذا شأن له ما بعده .

---

(١) الخصائص ١ / ١٩١ .

أما حديثي إليك فأنا أوزعه على النحو التالي :

المبحث الأول : اللغة والمجتمع .

المبحث الثاني: النحو والمجتمع ، النشأة وصور التشاكل .

المبحث الثالث: أثر التفقه في العلاقة بين أعراف النحو و أوضاع المجتمع .

المبحث الرابع: نماذج من أثر السياقات الاجتماعية في الدرس النحوي وتشمل :

أ : مسألة في الإشارة .

ب : مسألة في النعت .

ج : مسألة في البيان .

د : مسألة في اسم الفاعل .

المبحث الأول : اللغة والمجتمع .

يقول أبو الفتح- وهو أظهر نص وأشهره في أدبياتنا عن حد اللغة-: " أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " [١] ، وإذا تأملت هذا النص بقلبك ، وعارضته بأصغريك ، أدركت به للوهلة الأولى أنه حديث عن علاقة اللغة بالمجتمع وعلاقة تلك الأصوات بالأقوام والأغراض وعن قوة التعالق والاتشجاج حتى نزلت اللغة محل المعلول ، والأغراض محل العلة في تمازج لا ينفك ، ونمو لا يفتر ... ثم إذا أنعمت في جوانب هذه العلاقة وجدتها في منحيين ، الأول : منحى إيجاد اللغة بالفعل والاستعمال ، واللغة ههنا بمعنى : جملة الرموز والإشارات ، المعبر عنه عندنا بالكلام ، لا الإيجاد بالقوة الذي هو مثل وجود النار في كل مرو وكل شجر، إذ هو وجود بالقوة ، وهو الكمون وليس بمقصود هنا ، لأنه إنما يتعلق باللغة النظام[٢] ،والحديث هنا إنما هو عن اللغة الممثلة في الرموز والمسماة بالكلام.

الثاني : منحى تطوير اللغة وتنميتها ، وإكساب أنظمتها المختلفة نوعاً من الغائية والحكمة ، لارتباط كثير من أحوالها بأحواله ، وطرائقها بطرائقه ، فالمجتمع يُوجد اللغة وذلك من خلال استعمالها ، والتعبير والتخاطب بها ، ويطورها أيضا بحسب تطوره هو في نفسه ، وتعقد حاجات أصحابه ، وتعقد أنماط مكوناته ، مكاناً وزماناً ، وعمراناً وانساناً ، وأيضاً فإنه المعني

(١) الخصائص ١/ ٣٤ .

(٢) انظر مفهوم اللغة من المنظور الإنساني ، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية ، موقع منظمة المجتمع العلمي العربي للكاتب : الحسين بشوظ .

بالنهوض بها وتطويرها ، والتمكين لأنظمتها وتوطيدها ، وهذا التطور لا شك يمس كل جوانب اللغة صوتاً وبنية ، تركيبا ودلالة .

إن استعمال الطاقات اللغوية والممكنات اللسانية مرتبط النشأة والنمو بخدمة المجتمعات وسد حاجاتها التواصلية ، وبتعقد هذه المجتمعات تتعقد اللغة وتتطور وتنمو وتتأثر ، بل ربما كان تميز علم ما من علوم اللغة في قطر ما دون قطر راجعاً إلى تميز ذلك المجتمع عن غيره ، ولا زلت أعتقد هذا وزاده في نفسي وكادة قول ابن خلدون وهو يتكلم عن علم البيان: " وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة وسببه والله أعلم أنه كمالي ، والعلوم اللسانية والصنائع الكمالية توجد في العمران ، والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرناه " (١)، فتأمل كيف ربط هذا الإمام بين ازدهار علم من العلوم في بيئة ما وبين ازدهار ذلك المجتمع الذي ازدهر فيه ذلك العلم .

وفي الدرس الحديث أظهر اللسانيون المحدثون عناية كبيرة بهذه القضية ، وبحثوا كثيراً في مظاهر التأثر والتأثير بين اللغة والمجتمع حتى نشأ عن هذا الحديث فرع مستقل من فروع علم اللغة وهو ما يعرف بـ(علم اللغة الاجتماعي) الذي يرصد معالم التأثير والتأثر وصوره وأحواله بين اللغة والمجتمع ويراعي التشارب الحاصل بين حقائق علم اللغة وعلم الاجتماع ومن مباحث هذا العلم في الدرس الحديث قضايا الازدواج اللغوي ومستويات الاستخدام وتعدد اللغات في المجتمع الواحد واختلاف

(١) المقدمة ٥٥٢ .

الأداء اللغوي باختلاف أجناس المتكلمين[١]، والقهر اللغوي [٢] ... وغير ذلك من الأطروحات والأفكار مما هو نابع من حقيقة التأثير والتأثر بين اللغة والمجتمع يقول الدكتور رمضان عبدالتواب : " اللغة نشاط اجتماعي من حيث إنها استجابة ضرورية لحاجة الاتصال بين الناس ولهذا السبب يتصل علم اللغة اتصالاً شديداً بالعلوم الاجتماعية وأصبحت بعض بحوثه تدرس في علم الاجتماع فنشأ لذلك فرع منه يُسمى علم الاجتماع اللغوي يحاول الكشف عن العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية " [٣] ، وهذا العلم الذي أشار إليه الدكتور رمضان يختلف عن علم اللغة الاجتماعي مع ما بينهما من تداخل وتقارب والذي يعنينا أهمية هذه العلاقة حتى لقد قام عليها علمان من علوم المحدثين اللغوية .

---

(١) انظر هذا المبحث بالتفصيل : مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي / ٢٩ . ودراسات في علم اللغة د. صلاح الدين حسنين / ٩٢ .

(٢) انظر المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبدالتواب / ١٢٧ .

(٣) المدخل إلى علم اللغة ١٢٥ .

المبحث الثاني : النحو و المجتمع النشأة و صور التشاكل .

فكرة التشابه والتشاكل في البناء والتكوين بين المجتمع والنحو هو سوس هذا البحث ، بعد أن برد في يدي ، واستحكم في خلدي ، وأنا أقلب مسائله ، وأكاشفه أسراره ، وأفاتشه أنواره ، أن ذلك نازل واقع ، حاصل متتابع ، وأن من أراد أن يحقق صورة المجتمع العربي الأول بمنظوماته الفكرية والأخلاقية والاجتماعية ، وروابطه وأواصره ، المشروع منها وما هو دون ذلك !! فلينظر إلى النحو ، وأن من أراد أن يعلم ويتعلم النحو فعليه أن يتصور المجتمع وتركيباته وأحواله ليتم له الأمر على وجه لا تخلفه عليه آفة ، ذلك أن المجتمع برهان من براهين النحو وحجة من حجج إثبات أصوله وفروعه ، بفهمه وفهم أحواله وطرائق تفكيره ومعاشه ، يتوصل إلى إدراك حقائق العلم أو أكثرها ، وأن اعتقاد أن تحصيل العلم والنبوغ فيه منحصر فقط في حصر مسائله وجمع حدوده وتفصيل أحكامه مجردة من حقائق التأثير والتأثر المجتمعي ، وهو للأسف منصرف كثير من عقول الناس باعتقادهم أن تلك المسائل والإلمام بها هو النحو ، وأن من يفهمه ويحسنه إنما يحكم عليه بنسبة ما حصّل من تلك المسائل ، واستحضر من تلك القواعد ، وهذا لعمري ليس العلم كله ، ولا روحه ولا جوهره ، نعم ذلك الوضع أحد اطلاقات العلم ، وإحدى صور وجوداته ، لكنه وجود أولي بسيط، بمعنى أنه مدرك يحصل لكل من نظر في كتاب جامع من كتب الفن ، ولكن هل حصل لهذا الناظر بما قرأ من تلك المسائل الوصف الذي يستحق به أن يكون نحوياً ، وهو " إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه ، أو ذي مودته ، أو شكوى ظُلامة ، أو قصد من قصوده ، أخطأ فيه عن الصواب ، وأكثر من اللحن ، ولم يُجد تأليف الكلام لذلك ، والعبارة عن المقصود على

أساليب اللسان العربي "[١] ، الواقع أن من كانت هذه حاله فإنه لم يتلبس من العلم إلا بوجوده الأول وكينونته اليسرى، لأن العلوم والمعارف لها في تخلقها مراحل وإطلاقات ، فالمسائل المخصوصة[٢] هي أول وجود ، وأسبق إطلاق ، ويبقى بعده وجودان ، هما أولى وأعنى ، وهما " التصديقات عن تلك المسائل عن دليلها "[٣] ، وهذا الدليل أكثر ما يكون ، أو من أكثر ما يكون بسبب فهم التعالق بين العلم والمجتمع الذي هو فيه ، والوجود الثالث وهو أعلاها وأشرفها " الملكة الحاصلة من تكرر تلك التصديقات "[٤]، ولا شك أن المرحلتين الثانية والثالثة هي التي يتمكن فيها الناظر من الجوس والغوص ، والتلطف والتماهي داخل حقائق تلك الأحكام ، والنظر فيها بصورة أكثر تجريدية ، وأشف تأملية ، تجعل ذلك النحو ، وتلك المسائل عافية في جسد ، وسلامة في عقل ، وخفة في روح ، وحتى ليتحول ذلك الناظر من قارئ مجرد إلى مشارك في العلم ، وبان لأصوله ، إذ المشاركة فيه منوطة مشروطة بالقدرة على الفك والتركيب ، على التحليل والاستنباط ، وإنه إن حصل ذلك استحالت تلك القواعد – الموصومة بالجمود – عند كثيرين ممن لم يحصِّل لباب اللباب ، ومعنى المعنى استحالت إلى نوع من الإلهام ، والتوقيع الشعري معنى ، وإن فاته شرط الشعر لفظاً ، الوزن والقافية ، وإلا فإن مكونات الشاعرية من صورة وعمق وإيحاء ، ماثلة حاضرة ، بارزة ظاهرة ، ودونك روح النحو عند الحذاق الكبار وشعورهم

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٦٠ .

(٢) أبجد العلوم للقنوجي / ٣٩ .

(٣) أبجد العلوم ٣٩ .

(٤) السابق .

به، وإحساسهم له ، فهو من أعاجيب الأمور ، وهو ما سأحاول أن أريكه في هذا البحث – بإذن الله – وهذا الحد من النحو إذا عرفه صاحبه، وخالط سويداء قلبه، وعابث دواخل روحه، عزّ عليه والحال هذه أن ينسبه إلى غيره من العلوم، أو أن غيره من الناس حصل خيراً مما حصل هو، وتلكم هي مرحلة الافتتان بالعلم، والافتنان فيه، وهي مرحلة تنبجس فيها على الناظر عيون النحو، وتسيل عليه شعابه، ويخضر يبابه الذي كان يعانيه حين كان النحو مجرد قواعد لا روح ولا حياة ، وهذا الانبعاث الفكري – إن جاز لي أن أسميه– يتشعب ويتفاسح ليشمل جوانب شتى ، وعوالم أخرى، أقفك في هذا البحث على شطر منها، تشكل في ضوء علاقة النحو بالمجتمع.

والحديث هنا أخص مما سبق ، إذ هو قائم على إدراك التعالق والتعانق بين المجتمع (المكان والانسان) وبين أحد أهم مستويات الدرس اللغوي وأعلاها تعقيداً ، وهو النحو ، ولما كان النحو يشاطر المجتمع في ركن ركين ، وأس متين ، هو الأهم في بناء المجتمعات من مطلق (وهو فكرة التركّب) ، حُمل عليه كثيراً في التصورات والتقريرات ، والتبويب والتعليلات ... بل لا أبعد إن قلت : إن من أراد أن يتعرف إلى خلال وخصال مجتمع ما فعليه النظر فاحصا ، والانقطاع خالصا ، إلى نظامه النحوي التركيبي ، وهذه هي الجزئية التي قصدت أنها الواشجة الأم بين المجتمع والنحو ، إذ كل منهما ينشأ بنوع من التراكبية المقصودة التي تسيطر على أنواع العلاقات بين مكونات كل منهما وتكوين أواصره وتحديد أصوله وفروعه ، أكابره وأصاغره ، ، جهات التأثير والقوة ، وجهات التأثر والضعف ... هذه التركبية والتراكمية في المجتمع هي عينها التي في النحو، بل إن النحاة شعروا بهذا المعنى شعوراً أكثر إرهافاً من غيرهم حين

قال جمع منهم عن الطريقة التي يحصل بها الترابط والتشاكل في الدرس النحوي إنما ذلكم " التأليف " استدراكاً على من كان يسمى أنماط الإسناد الجملي في النحو " تركيباً " وأكثر من ساهم في شيوع هذا المعنى المرجوح أعني (التركيب) الإمام الزمخشري في مفصله [١] ، وتابعه جل شرّاح كتابه[٢] الذي ملأ الدنيا وشغل الناس [٣]

وإنما عُد هذا المسلك مرجوحاً لأنه قد يحصل التركيب أي ضم كلمتين أو أكثر ولا يحصل الكلام المفيد كما في (الكرسي على زيد جلس) وكما هي صورة كلامية ممجوجة ، فحصول علاقات اجتماعية لا تآلف فيها ولا تواد في الغالب لن تكون بأحسن حالاً في الاستحالة من ذلك التركيب الفاسد في الاستعمال ، فتأمله .

غير أن هذا التصور انتهى على يد الألفية وشروحها فقد قرر ابن مالك أن ما يحصل من بناء وتعاضد بين أقسام الكلمة ليتم به الكلام إنما هو (التأليف)[٤] لا مجرد التركيب وتابعه بعد ذلك الشراح ووسعوا هذه الفكرة وعولوا عليها كثيراً ، وأهدروا ما كان يتناقل من قبل في وصف تكوين الكلام العربي من نحو قولهم : ضم كلمتين ... أو تركيب كلمتين ، وجعلوا يتابرون في بيان فضل قول من قال تأليف الكلام على من قال تركيبه ، وليس ذلك إذ أنت تأملته راجعاً إلى شيء إلا إلى إدراك أولئك الحذاق أثر

---

(١) ص/ ٣٣ .

(٢) كابن يعيش في شرحه على المفصل١/٢٠ والخوارزمي في التخمير شرح المفصل١/١٥٧.

(٣) انظر هذه الفكرة في كلام جليل لأستاذنا الجليل د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين في دراسته التي مهد به لتحقيقه تخمير الخوارزمي في شرح المفصل ١ / ٤٣-٤٥ .

(٤) حتى أنه سمى أول باب في الخلاصة الألفية باب الكلام وما يأتلف منه .

المجتمع وسطوته وهو يتألف ويتواشج وتنمو علاقاته وتزداد صلاته أدركوا أثره في النحو وأن هذه الأعراف المجتمعية هي عينها التي ينبغي أن تتحكم في أوضاع النحو ، ألا ترى كيف أنهم كانوا يشترطون في تكوين الجملة صلاحيتها بطرفيها لذلك الإسناد ؟!! وكأن كل طرف من الجملة ، المسند والمسند إليه قد رضي بقسيمه ، وأنس بضميمه ، وتقبل أن يكون شريكه في بناء معنى من المعاني ، وترجمة فكرة من الأفكار ؟!! وهو الشأن عينه في المجتمع ، ودونك بناء الأسرة في الإسلام إذ هو قائم على تلك التوافقية والتراضي !! وليس ذلك فحسب بل إن النحو يشترط في تأليف الكلام أن يكون مقصوداً [١] ، وهذا سر عظيم ، وجوهر كريم ، ينبئ عن ضرورة صحة العلاقة ، وسلامة الصلة بحيث تكون مقصودة والقصد فيها آت من طرفين ، الأول : أن المنشئ لهذا الإسناد يقصده ويريده ، وهذا ينفي عنه ذهاب العقل ، أو حصول الأمر بالمصادفة ، بل هو عمل مراد مقصود لذاته ، عمد إليه منشئه عمداً واندفع إليه قصداً [٢] ، وهذا مسلك مهم في العلاقات المجتمعية إذ هي علاقات مقصودة مرادة لا محل فيها للعبث أو مجرد الصدفة والاتفاق ، بل العكس فالظاهر فيها الترصد والتربص والتريث والاختيار لأي علاقة مشروعة كعلاقة الصداقة وأخص منها علاقة الزوجية، وهلم جرا !

والطرف الثاني : أن منشئ ذلك الكلام قصد الناحية التي قصدتها العرب في كلامها ، وسلك الجادة التي سلكوها ، وانتظم معهم في المنوال ذاته الذي ضربوا عليه كلامهم فلا تراه أبداً مجيزاً نحو (الجامعة من محمد

(١) انظر : المحصول في شرح الفصول ١ / ١٠ .
(٢) انظر : اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ١ / ١٥٧ .

خرج) وليس ذلك إلا لفقدان القدوة اللغوية والأسوة الكلامية ، وكفى بهما ملحظان اجتماعيان نبيلان يتحكمان في كثير من المحامد والمحاسن ، وههنا كلمة حق في حق إمام هذا الفن وحامل لوائه وناشر محاسنه شيخنا ابن مالك برد الله تربته فقد جمع ذلك كله في قوله رحمه الله : (كلامنا لفظ مفيد كاستقم) وهو سر وجوهر وماء وكوثر ذلك هو أيدك الله اختيار هذا المثال (استقم) فلله دره إماماً ، كيف هُدي إلى هذا المثال الذي ربما ظُن أن غيره أولى منه فقد جاء به محذوف أحد الطرفين ، وهو الفاعل ، وكان يسعه غيره من نحو :

حدّ الكلام ما أفاد المستمع نحو سعا زيد وعمر متبع[١]

مما هو تام الطرفين ، مكتمل الركنين ، ولكن لابن مالك مرام بعيدة ، وأغراض عتيدة ، لا يصيبها إلا قوله (استقم) فكأنه يقول : استقم على طريقة العرب ، استقم على التركيب المعهود ، واستقم كما استقاموا ، وأبن كما أبانوا ، وانطق كما نطقوا ... وهذا وربي هو التوفيق ، أو ليس هو النحو والانتحاء والقصد لكل ما انتحته العرب وأمته وقصدته ؟!! .

والأمر عينه – أيها القارئ – في المجتمع لا سيما المجتمع المسلم ، مجتمع ابن مالك وسلفه وخلفه من هذه الأمة المجتباه ، علاقات تقوم على الطهر والوضوح والنقاء ، لا مجال لغش أو خيانة أو سفاح أو أي علاقة مظلمة أخرى . ولهذا جاء الأمر بما يصلح الدنيا والدين في قوله عليه السلام : " قل آمنت بالله ثم استقم " [٢] ، فكأن ابن مالك انتجع الحديث غيثا،

(١) ملحة الإعراب للحريري ، صدر باب تعريف الكلام .
(٢) صحيح مسلم ١ / ٣ .

وقصد إليه عجلة وريثا ، ولهذا تجد العلاقات النحوية تحمل كماً كثيراً وعبقاً أصيلاً يحكي حقائق المجتمع الذي نشأ فيه وتكون منه ، وإنك ملفٍ في نحو عربيتنا ظواهر أعد منها ولا أعددها تحكي لا أقول طرفاً بل أطرافاً من هذه المعاني .

فتأمل كيف بنوا الماضي على الفتح خاصة تجد أن (الرحمة) وهي من أهم مظاهر التكون المجتمعي الإسلامي تسيطر على الموقف فقالوا : " البناء ثقيل والفعل في نفسه ثقيل ألا ترى أنه لا يبلغ بالزيادة إلا إلى ستة أحرف لا يجوزها بخلاف الاسم الذي يصل إلى سبعة أحرف لخفته "[١] ، وحتى قال الرضي رحمه الله كلمة تثبت بذوب التبر لا بماء الحبر لما فيها من إدراك لحقيقة النحو وصلته بالحياة الاجتماعية ولما فيه من رهافة الحس وصفاء الطبع لدى هؤلاء الأكابر الذين شادوا المدونة النحوية الأصيلة ، قال رحمه الله !" والفعل أبو عيال كثيرين " [٢]، بالله عليك ألا تتأمل هذا الحس الرهيف والاحساس البالغ في الشعور بكثرة التبعية في الفعل ومعاناته في تحمل من يتبعه من فاعل ومفاعيل خمسة وحال وتمييز ... فلما كان ذلك كذلك وقع في صوص الفعل وجوهره وقبع في جوفه ومخبره معنى الثقل ، حتى إنهم حين أرادوا إدراجه في الجملة في صورة الماضي وهي صورة من صور بناء الفعل أشفقوا عليه كل الشفقة ، ورحموه غاية الرحمة إذ علموا أنه مبني ، والمبني ثقيل قطعاً ، وعارض هذا في الحياة الاجتماعية بكل ما هو مبني كالجدار والبيت و ... و ... فإن الثقل أحد أظهر صفاته ، وهو في اللغة أعني البناء (وضعك الشيء على

(١) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٥٦٥ .
(٢) انظر : شرح الشافية ٨٨/٣ .

الشيء بقصد الثبات)[١] ، وقد أدرك ابن يعيش هذا الذي أقوله لك من التشابه بين المجتمع وما جاء من اللغة على البناء فجلاه على منصة البيان أحسن ما يكون فقال " مأخوذ من بناء الطين والآجر ، لأن البناء من الطين والآجر يلازم موضعه "[٢] ، قلت لأجل ذا عمدوا إلى رفع ذلك الإصر وتخفيف ذلك العبء بأن قالوا الماضي : مبني على الفتح طلباً للخفة [٣] ، وهي والله أظهر مظاهر الرحمة فتأمل وعارض ذلك بقول الله تعالى : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾[٤] تجد أن هذه اللغة تواطئ مبادئ الوحي ومضامين التنزيل لأنه في علم العليم القدير قد جرى القلم أنها ستكون لسان الملة وترجمان القرآن ، وشعار ودثار أمة الإسلام .

ولا أزال بك أيها القارئ في هذه الروضة الغناء ، والعين الزرقاء لأوردك منها مورداً عذباً زلالاً آخر في الفعل الماضي نفسه ، وذلك إذا عمدت العرب إلى اسناده لـ(واو الجماعة) فإنهم والحالة هذه يميلون عن الفتحة إلى سواها فيبدلون بها الضمة ، وهنا يقع العجب العاجب !! كيف جاز لهم وقد كانوا رحموه قبل قليل وأحدثوا له الفتحة تخفيفاً ورحمة ، وها إنهم الآن ينكلون عن هذه الغاية ويتراجعون عن تلكم الحكاية ، ويعكسون الطريق رأساً والمذهب دفعةً حتى إنهم اختاروا أشق حركة ممكنة عندهم في نظامهم التركيبي وهي الضمة [٥] فقالوا مثلاً (الفرسان أقبلوا ...) ،

---

(١)

(٢) شرح المفصل

(٣) انظر : المحصول في شرح الفصول ١ / ٢٥٦ .

(٤) النساء ٢٨ .

(٥) انظر : أسرار العربية ، للأنباري / ٥٠ .

والشاهد هنا بناؤهم الفعل (أقبلوا) على الضمة ، وهي ما قد علمت من الثقل والعنت ألا ترى كيف بادروا بها فجعلوا مخرجها الشفتين وهي أقرب مخرج وأوله !! وحتى تكون أول مطرح وأسرع مفتتح ليتخلصوا من ثقلها ، وينعتقوا من حملها ، وهذا إيذان كبير من القوم بشدة شأنها وثقل حالها ، فكيف تناسوا الرحمة المزعومة والمحبة المحكومة وقسو على الفعل فبنوه عليها !! في نحو " أجمعوا وذهبوا وأقبلوا ... " والجواب : أولاً : لا تعجل على قوم هم أشد إحساساً باللغة من الريشة بمداعبة النسيم واحمل ما حصل منهم على ما درجوا عليه في حياتهم ومجتمعهم ومعاشهم ومعادهم تجد لا محالة أن من صنوف عوارض عيشهم ما نسميه بـ(المناسبة) عقد قران ، كرامة ضيف ، تبجيل ذا هيئة ، وتلكم المناسبات يدعو فيها الناس بعضهم بعضاً فيقبل المدعوون وقد امتطوا أفره مراكبهم وارتدوا آنق ثيابهم وأكملوا هيئاتهم بجملة كبيرة من الأمور لا يتجشمونها في أوضاعهم الاعتيادية ، من نحو ما نراه في حياتنا الآن عند حضور مناسبة ما من ارتداء النظارة ، وطقم أقلام ، وجوال وسبحة وشماغ وعقال وجزمة فاخرة و ... و ... و ... وكل ذلك مما لا يمكن أن يكون حال أحدنا في سائر يومه وهي أمور توجب له مشقة وعنتاً في الحركة والمرونة والانتقال ، فهو أبداً يحرص ألا يتسخ كما يحرص ألا تظهر عليه وعثاء الانتقال وألا يتشوش شيء من كمال شخصيته فهو لذلك أبداً في مشفقة عذبة وثقل مستملح ، فإن أنت سائلته أو سألت نفسك باعتبار أنك أحد من لابد قد وقع له شيء من ذلك التكلف فقلت ولما الصبر على هذا وما الذي يجعلك تتحمله ؟ ستجد جواب واحداً لا غير وهو : (إنها مناسبة) ولا بأس من الصبر لأنها محدودة الزمان سريعة الجريان ، ومن كلام العامة في زماننا : (كل ما تشاء والبس

ما يريد الناس) ثم اعمد إلى هذا عينه ذاته واقرنه بما قالوه في افعالهم من نحو (جمعوا وذهبوا وأقبلوا) تجد السبب الذي أصبرهم على الضمة والدافع الذي ألزمهم إياها تجده حرصهم على حصول المناسبة وعنايتهم بتحقيق الانسجام والتناغم وإن حصل الثقل ووقعت المشقة فهي على سبيل الزوال ، ومدرجة الانتقال ، ويحدثون لها صبراً يكافئها ، وجلداً يشايعها حتى تنقضي ، وهي منازعُ اجتماعية صرفة سواء على مستوى المعاني أو المحسوسات فالذاهب لمناسبة عزاء لا يصح أن يضحك بل تراه مطرقاً أو متباكياً أو متمثلاً أمراً يدل على تصوير ما هو فيه من المناسبة ، وعكسه من ذهب إلى فرح ، والأول يقول :

البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بؤسها

وفي أدبياتنا الإسلامية إذا خرج المصلي للصلاة خرج وعليه السكينة والوقار و ... و ... وليس ذلك إلا لعظم ما سيشهد وروعة ما سيحضر وأبهة من سيقف بين يدية وهو الله جلّ في علاه ، فلا أنسب في ذلك من الادراع بالسكينة والتوقر بالخشية والاخبات ، ولما ينتهي الأمر بعد أيها القارئ الكريم ولاحظ أننا فقط مع صورة جزئية من صور الدرس النحوي وهي الفعل الماضي وأحواله ، فكيف لو استُعرِض النحو كله من هذه البابة. فقد بقي لي مع الفعل الماضي وقفة أخرى أخيرة وهي أن العرب في كلامها قد تسند لذلك الفعل ضميراً رفع متحرك يعبر عن الفاعل من نحو قمت ، والنسوة ذهبن ، فإنهم في هذا الموضع يلزمون آخر الفعل السكون ويعلل له النحاة من بعد على أنه خروج من أن تتوالى في ما هو كالكلمة الواحدة أربع متحركات فهذا لا يكون في كلام العرب ، وليس له في كلامهم نظير ، فإن قيل لي وما علاقة هذا بما تتكلم عنه من الأعراف الاجتماعية ، قلت : كل

الصيد في جوف الفرا ، ومسألة الامتناع من بعض الصور الكلامية من نحو توالي أربع متحركات إنما عيب لأنه ينبو عن ذوقهم وتنفر منه طباعهم ، وانظر إلى كل ما يرفضه المجتمع ويأباه تجد سببه عائداً إلى مخالفة السائر ومنابذة المتلئب ، وانعدام النظير ، وربما منع المجتمع وأهل الحل والعقد فيه بعض المظاهر السلبية تحت مسمى مخالفة الذوق العام كما حصل في بلادنا – حماها الله – وتلكم هي قطب الرحى وعين التحقق في الأمر فإن العرب ما تركت الحركة في نحو : ضربْت وأخذت بالسكون إلا هروباً من مخالفة ذوقها العام فتأمل هذا التكاتف والتعاضد بين قواعد صناعة كلامهم وأسس صناعة حياتهم تجد الأمر حد الانطباق والشأن شأن الاتفاق .

وقبل أن أنهي الحديث عن هذه المعاني لابد أن أنسب الحق لأهله فإنني حين نسبت ظهور معنى " التأليف " في بناء الجملة العربية دون التركيب لابن مالك وشراحه فلا أريد بذلك أسبقيته ، وإنما عنيت أنه انتشر على يديه هذا المفهوم ، وإلا فإن أبا علي الفارسي قد سبق إليه في إيضاحه وتابعه عليه عبدالقاهر الجرجاني في مقتصده[1] ، ولكنه أميت بكرور الأوان وربما بذبول هذه المعاني السامية حين غلبة الصنعة على الطبع ، وتخفف النحو من الذوق ، فلما جاء ابن مالك وقبله ابن معطي أشارا إلى ما كان قد ذكر عند متقدمي النحويين وهي عندي إشارة إلى عودة الحياة في بعض أطراف النحو التي ضمرت بغلبة الصنعة على الذوق ، ولا يزال النحو في هذا الكر والفر وهو بحمد الله محفوظ مصون بما تتابع عليه من عقول الغيورين وجهود الجسورين والفضل لله أولاً وآخراً .

---

(١) ١/ ٦٨ وفيه أيضاً نص أبي علي الفارسي من الإيضاح .

و أخيرًا فأنني لا أجد أولى من يمكن أن اقنعك به في تعالق النحو والمجتمع من أن أذكرك بأن وجود هذا العلم ونشأته وايجاده وبعثه على ألسنة السلف وأقلام النحارير إنما كان من آثار حوادثَ اجتماعيةٍ ، ودواعٍ حياتيةٍ ألمت بإنسان ذلك العصر ، جعلت الأفاضل من أهل اللسان يُهرعون إلى وضعه ، والأخبار في هذه النشأة كثيرة جداً ، والروايات عديدة ، ومنها ما ذكره الزجاجي في الإيضاح [١] ، من أن أبا الأسود وضع النحو لحدثين وقعا ، الأول : سماعه لكثير من " كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب " وإنكاره ما يأتون من اللحن ، والثاني : امتداد ذلك الأثر إلى ابنته حين كلمته كلاماً لحنت فيه ، فأرشدها إلى الصواب فَزِعاً مما حدث وقال : " إنا لله فسدت ألسنة أولادنا " ثم وضع النحو .

هذا وقد صنع السيوطي رسالة في " سبب وضع علم العربية " حشد فيها ما تفرق من الروايات في ذلك ، وتبدد في الكتب من الأخبار ، وكان من بينها ما يُذكر عن زياد ابن أبيه أنه قال لأبي الأسود : " إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسنة العرب ... "[٢] ثم أمره بوضع أصول هذا العلم .

وروايات أخرى كثيرة ، تجتمع كلها في خوف فشو اللحن في المجتمع بسبب تأثير مجتمع آخر ، وهذا عينه ما أريد أن أعقد خنصرَك عليه وأنيم قلبك إليه ، أعني أن النحو من حيث النشأة والإيجاد إنما كان مواجهة لظرف اجتماعي حادث ، ونازلة حياتية مدلهمة ، فهل بعد علاقة الإيجاد والإحداث بعد أن لم يكن علاقة ؟!

---

(١) ص/٨٩ .

(٢) انظر رسالة السيوطي ص/٣٧ .

تلكم هي قصة هذا البحث ، وهذه حكايته ومفهومه ، وذلكم المفهوم وإن صغر وتضاءل في نفوس كثيرين لاسيما من وقف بالنحو عند مجرد المسائل العلمية وجمع المتون وتحليل المسائل الكلامية وإبرام الحدود ونقضها وغير ذلك ، فهو مكين في نفسي ، ضارب في أعماق تفكيري ، آخذ بأطراف تأملي لاعتقادي أن هذا النسب الواشج ، والعلاقة القائمة بين النحو والمجتمع لابد أن تترك أثراً بيناً في مسائل النحو أو بعضها ، وأن جمع هذه المسائل وتفتيق ما فيها وتحويله إلى فقه وحكمة أحد أهم سبل تعلمه وتعليمه وتقديمه للجيل غضاً طريّاً كما يراد له ، وسيأتي بحول الله وقوته بيان ثمار هذا المنزع وشواهده في البحث الآتي .

المبحث الثالث : أثر التفقه في العلاقة بين النحو وأوضاع المجتمع :

لعل هذا المبحث هو لب اللباب، و ينبوع هذا البحث المستطاب ، ذلك أن هذه الطريقة من التفكير في النحو قد ثبت في خلدي واستحكم عليه تأملي وجلدي من أنفع إن لم يكن أنفع مسلك يغذو الناشئة بالنحو ويقري الناس مائدة العرب وأطايب عقولها على وجه كفيل بنقل النحو من أن يكون مجرد أحبار على أسفار إلى أن يصير ملكة وعافية ، قادمة وخافية ، تشايع عقول الدارسين ، وتأخذ بأيادي السالكين ، هذا وجه ، وآخر : أنها تنشئ نوعاً من الألفة بين النحو والدارس حين يرى أن نحوه هذا ليس مجرد نظرية تقبل وتقبل بل هو نتاج وتاريخ ، وجني عقول وشماريخ ، إن هو أخذ به ، واحتفل له ،وجمعه بهذه الكيفية ،نفعه نفعاً عظيماً ،كما نفع سلفه من قبل ، فأوقفه على جواهر الفهم ، ونقله إلى معرفة بدائع النثر والنظم ، وأراه عياناً ما خفي عن غيره من المولّين ، وحمله مباشرة إلى حضرة المتدبرين، وتلكم هي غاية العلم المشروع ودونك: "إنما يخشى الله من عباده العلماء".

وسأورد لك أيها القارئ إضمامة تقفك على بعض ثمار هذا المسلك وآثاره مدعومة بالدليل ، مكللة منه بإكليل ، كل أثر وثمرة وفي جانبها شاهد من النحو يؤكد لك خبره ، ويشهد به وله ،خروجاً من الادعاء ، والكذبة الشنعاء ، فأقول : اعلم أن من أهم آثار التفقه والتبصر في علاقة النحو بالمجتمع ما يلي :

١- الدفاع عن أصالة هذا الفن ونفي الشبهة في نسبه ، وأنه صريح فينا غير هجين ، أصيل عندنا ليس بالضنين ، وفي هذا من الثمرة ما لا يخفى عزة وأنفة ، ورفعة وشرفا:

فإن الدرهم المضروب باسمي أحب إلي من دينار غيري

إن أزمة تعليم النحو ، أو قل من أزماته وقوف شبهة ماكرة ، ودعوى سافرة ، بينه وبين عيون الشداة تطل الفينة تلو الأخرى مؤداها : أن هذا الذي أنتم فيه إنما هو عقول سقراط وأرسطو ، وحسنات السريان واليونان ، وبقايا ثقافات الفرس والرومان ،وأنه ليس لكم من الأمر شيء ،ولا لكم فيه مقيل ولا فيء .. !!ولا شك بأن دعوى مثل هذه كفيلة بقتل روح الفخار ، وإحباط الذوات ، واغتيال الهويّات ، واقتلاعها من نفوس النشء اقتلاعا ، حتى ينشأ الصغير وهو لا يعرف لأمته مأثرة ، ولم يشهد عنها منقبة ، فيموت طيلة سني حياته ،ويكفن في توابيت الانهزامية والتبع ، وأنا هنا – وأشدد على ذلك – أتكلم عن فترة الميلاد النحوي ، وإلا فإن تأثر النحو فيما بعد ذلك عقب أن رسخ واشتد ، وتمكن واستد ، أمر حاصل ،وشأن نازل، سواءَ عن اليونان او غيرهم ولا محل لدفعه وليس عيباً في مراحله المتأخرة إنما الشأن أن ينسب التأثير إلى حقبة الميلاد فتلكم نسبة لا تصح بتة !!فقد ولد في مهاد الجزيرة ، وغذته واحات صحرائها ، عربي النجار، نقي الرداء والإزار، وفي الأثر " الولد للفراش[1]"

فأما لو قيل لكل راغب في النحو ، مقبل بكليته عليه :إن فنك هذا لم يعرف قبل بكيفيته وأحواله وتفصيلاته وجزئياته إلا عند أجدادك ، وعنهم نقل ومنهم تعلم وعنهم حمل ، وحتى جعل الناس يردون منهله من كل صوب ، ويملؤون منه عيابهم ، عقولاً وحلوماً ، أدباً وذوقاً وحتى تناسى من قدم إليه من غير أهله لسانه الأول ، وهجر لغته الأم ، إلى هذا الماذي

(١) صحيح البخاري برقم / ٦٨١٨ .

العطر ، والنوراني النظر ، لسان العرب وقانونها ، فهذا شيخ زمخشر يحمد الله في صدر المفصل أن جعله الله من علماء العربية ، وأهل المدافعة عنها والعصبية[١] ،وأن هذا اللسان لا يطلب عند غير أمتك"ولا يعلمه إلا من نقله عنها، ولا يشترك فيه إلا من قبله منها"[٢].

وقل لذلك المتعلم :قد ولد نحو أمتك قبل الـ ٤٠ هجرية ، فهذا أبو الأسود (ت ٦٩ هجرية)، وهو أكثر من تحمل الروايات أنه وضعه وراجع فيه خليفة المسلمين رضي الله عنه الإمام علي بن أبي طالب (ت ٤٠ هجرية) ولا شك أن النحو كان قبل ذلك بسنيات فهل كان خراج أرسطو وغلة سقراط وإرث أفلاطون قد وصل إلينا في ذلك الوقت !! الذي لا يعرف فيه العرب إلا عربيتهم ؟!!وأنهم إن سمعوا سواها خافوها وتحاموها على أنفسهم وذرياتهم ..فكيف يعالجون ما خافوه من اللحن وغائلة الفساد بانتحال السنة غيرهم وعقول سواهم ؟!!، هذا محال في القياس بديع ، وكيف إذا كنا على يقين أن تلك الحقبة لم تحمل أي ترجمة أو تعريب أو تقريب ، بل العكس الذي كان يحصل أن كل من ولج هذا الدين من غير العرب لزمه أن يقبل عليه وعلى لسانه وينخلع من كل ما يحول بينه وبين ذلك ، بل إن إحدى روايات وضع العربية المأثورة عن أبي الأسود أنه سمع رجلاً مولى لليث أقبل يجر فرسه ولا يركب فقالوا له : ألا تركب ، فقال : فرسي (ضالع) فضحك به من في الحضرة من العرب وأحزن ذلك أبا الأسود لما يراه من سوءة اللحن التي جعلته ينكر على الرجل ويتلطف في تعليمه ويخبره أن (ظالع) بالظاد لا بالضاد ، ثم يقول : " هؤلاء الموالي قد

(١) انظر : مقدمة المفصل في صناعة الإعراب / ٣٠ .

(٢) الرسالة ، للشافعي /٤٤

رغبوا في الإسلام ، ودخلوا فيه ، وصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام ... "[١].

افتراه يصلح ألسنة غير العرب بما تعلمه من غير العرب ؟! محالٌ محال . وقل لهذا الدارس : لم يكن النحو حين وضع لمدافعة اللحن فقط ، وهو وإن كان حاصلاً فأحب إلينا منه نحن أهل هذه الملة أنه نشأ في سياق آخر رائع هو : حل ما يشكل على بعض العقول حين تعالج النص القرآني وتتمعن فيه فتقع بعض صور التردد والاحتمال فيأتي النحو في صورته الفطرية الأولى وحسه العربي الأصيل ليكشف الغمة ويجلو الظلمة ، فإذا هو السراج من الغلس ، والنور المقتبس ، في سياق لا يمكن أن يكون لغيرنا فيه نقطة حبر يشهد لهذا حوادث اجتماعية تعليمية كثيرة جدًا وقعت في الصدر الأول لهذه الامة ومنها تمثيلاً لا حصراً ما رواه ياقوت في معجم الأدباء[٢] : " جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد بن أبيه وكان يعلم أولاده وقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم؟ فقال له زياد: لا تفعل. قال: فجاء رجل إلى زيادٍ فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون! ادعوا لي أبا الأسود، فلما جاءه قال له: ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ففعل " ، وجاء في خبر آخر أن أبا جعفر المنصور تكلم "في مجلس فيه أعرابي فلحن ، فصرّ الأعرابي أذنية ، فلحن مرة أخرى

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي / ٣٦ ، وطبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي / ٢٢ .
(٢) ٤٣٦/٣ .

أعظم من الأولى ، فقال الأعرابي : أف لهذا ، ما هذا ؟ ، ثم تكلم فلحن الثالثة ، فقال الأعرابي : أشهد لقد وليت هذا الأمر بقضاء وقدر "[١]

وأختم هذه الثمرة اليانعة والغنيمة الباردة بخبر أبي فراس الفرزدق وهي أيضاً حادثة اجتماعية محضة أحتك إلا احتفلت لها ، وطربت لتفاصيلها إذ ليس لليونانيين ولا غيرهم فيها مثقال ذرة ولنا فيها مزيد فضل وعبرة ، لمّا أنشد الفرزدق :

" إن الذي سمك السماء بنا لنا بيت دعائمه أعز وأطول

وقال بعض الحاضرين : أعز وأطول من ماذا ؟ ، فتفكر الفرزدق ، فوافق قول المؤذن في الأذان (الله أكبر) ، فرفع الفرزدق رأسه وقال : يا فلان ، أكبر من ماذا ؟ "[٢] ، والفكر النحوي الكامن في هذه الحادثة يعكس أن النحو عربي المولد والنشأة قطعاً ، هذا الفرزدق شاعرهم ، وحامل لواء القول فيهم ، إنما يعمل على الطبع ، ويُصدر عن النجر ، وينحدر من السليقة اللغوية المحضة ، التي لم تشب بشوب ، أو تتأذى بنوب ، ومع ذلك حين أُورد ما أُورد ، أجاب جواباً كأنه من جوف سِفر من أسفار النحو الكبرى ، فماذا فعل أبو فراس يا ترى ؟

إن الفرزدق في هذا الخبر قاس ما قال على ما ثبت لغة ثبوتاً لا يندفع، ويقيناً لا يرتفع وهو الأذان بلفظ (الله أكبر) وهو مما سُمع من مشكاة من لا ينطق عن الهوى ، ولكأنه يقول لهذا الطاعن عليه ، ولكن بلسان النحاة ومعجمهم : كنت تظن أن وقوع (أعز وأطول) أفعل تفضيل فيلزم منه

(١) السابق ١ / ٥٣ .
(٢) السابق ١ / ٥٦ .

إيرادهما مجردين عن الإضافة و (أل) و أن يؤتى بعدهما (مِـن) جـارة للمفضول كما تقول : (زيد أطول من عمرو) ولكني يا أيها السائل لـم أرد ذلك ، ولا عرجت عليه ، وإنما أردت بـ(أعز وأطول) معنى آخـر غيـر المفاضلة ، وهو اعتبار ما فيهما من معنى (العز والطـول) علـى جهـة الديمومة والثبوت ، وهذا لا يكون حتى تحمل أفعل هاهنا على أنـه صـفة مشبهة باسم الفاعل ، لا أنه أفعل تفضيل وإن جانسه في الصورة ، ووافقه في اللفظ ونظيره ما تسمع من قول المؤذن (الله أكبر) فهو بمعنـى (الله كبير) فكذلك قلت : دعائمه عزيزة وطويلة .

هكذا إذا تخيلنا كلام الفرزدق ، فقل لي : من أين حصلت لأبي فـراس فكرة القياس ، والحمل على النظير ، والتفسير والتأويل ، أكان من ثمار ما حصله من يونان ورومان ؟!! ، والرجل هلك في حدود ١١٠ هجرية ، ورآه أمير المؤمنين عليٌّ – رضـي الله عنـه – [١] ، وكـان يعـرف الحسـن البصري[٢] ، وتلك حقبة أضرب في العروبة وأوغل فـي العقـول مـن أن يحصل لليونان أو غيرهم تأثير على العرب يصل إلى هذا الحد مـن الدقـة والإحكام ، ثم استحضر جو هذه الحادثة – كما يقال – تجده : اجتماعَ قوم ، إنشادَ شعر ، أذان مؤذن ، (الله أكبر) .. وكلها كانـت سـياقاً اجتماعيـاً صرفاً، مشهوداً معهوداً عند أهل هذه الملة ، لا يعرفه لا أرسطو ولا قومه ، تنفسنا من نشره نحواً وصرفاً ، وأصولاً ، وكل ذلك عربي الظهر والبطن .

٢– ومن أزكى ثمار هذا المسلك وله علقه بما مضى من وجه : إذكاء الحس النقدي والحدس التقويمي عند قراءة تـراث هـذه الأمـة النحـوي

(١) انظر : الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ٢١ / ٢٨٢ .
(٢) انظر : الفاضل للمبرد / ١١٠ .

واللغوي فلا شك أن النحاة في تعاطيهم لهذا العلم والتأسيس له ليسوا على جهة واحدة من الحذق ، ولا تستوي مشاربهم في الأخذ ، ولا هم على مسلك يتيم من النظر أو فكر ، إنما يتحكم في كل واحد منهم جملة بواعثَ وأسبابٍ يأتي في مقدمتها صلاح المعتقد وسلامة التوحيد ، وكمال الاعتزاز باللسان العربي والبراءة من الشعوبية أو موجات الانفلات الفكري التي كانت تسود بين حقبة وأخرى وغير ذلك من البواعث ، ولا شك أن لفهم أثر حقائق المجتمع في النحو نسبة صالحة من إذكاء هذا الحس النقدي ، ولعل من شواهد هذا ما رأيته يشيع في كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي من كثرة إيراده لـ(الثور) في بناء أمثلته وتأسيس معانيه كما في قوله : " إن الثور المملوك زيد مالكه "[١] ، وقوله : " ثور زيد "[٢] ، وقوله : " هذا الثور لزيد "[٣] ، وقوله : " هذا الثور المملوك لزيد المالك له "[٤] ... وغير هذا مما إذا تصفحته وأنت تستحضر حال العرب وأحوالهم في سائمتهم ، وخيار أملاكهم، وكرائم أموالهم ، أدركت معي بالنظر إلى تلك الحقائق والأحوال أن هذه الأمثلة مستوردة ، وأن تلك الجمل مستبضعة ، وأن ذلك الفكر وافد !! دل عليه (الثور) !! فهل رأيته يوماً ما من دواب العرب التي تحفل بها، وتسرحها وتُسِيمها ، وتفخر بها وتغنمها ... الجواب : قطعاً لا ، ثم أدركت أنه من دواب أهل المدر والحواضر خاصة ، وأنه دابة لها شأن عند أمة غير أمة العرب كاليونان والإغريق ، وحتى قوم موسى فقد أمرهم الله أن

---

(١) الحروف / ٨٦ .
(٢) السابق .
(٣) السابق .
(٤) السابق / ٩٠ .

يذبحوا بقرة ... ولا شك أن السياق الاجتماعي لأمة العرب يعكس أن نعمهم الذي يناسب صحراءهم إنما هي الإبل والغنم ، ومن شواهد نحونا الأصيل " إنها لإبل أم شاء "[١] و (شتى تؤوب الحلبة) [٢] ، و (على التمرة مثلها زبداً)[٣] ، و (راكب الناقة طَلِيحان)[٤] ... وما أعذبها على الشفاه ورب الكعبة !! .

ومن هنا يمكن أن يكون هذا التمثيل الغريب قد دخل إلى (حروف) أبي نصر تأثراً منه بما نظر فيه من كتب الفلاسفة اليونانيين ، وارتضخ عجمة ساورت تفكيره وتمكنت من بعض لسانه حتى تسرب إليه من حيث لا يشعر هذا الدخيل ، وحتى أصبحت نسيجاً في تكوين تفكيره اللغوي مع أنه ليس من صميم تفكير العرب ولا له كبير اتصال بأعراف مجتمعهم .

وهكذا ساعد النسيج المجتمعي للعرب في الكشف عن بعض صور التدخل والغلبة اللغوية والسلطة التي قد يمارسها المترجَم على الأصيل ، والممرض على المصح حين يورد عليه فتأمل .

كما يدخل في هذه الفكرة أيضاً ، وهو من أمثلتها تلك المآخذ التي يأخذها النحاة بعضهم على بعض ويكون أصل النقد فيها التأثر بالمجتمع وبأعرافه ولو سلباً ، كما أخذ النحاة على أبي القاسم الزمخشري اعتزاله وتسخيره له في توجيه النحو حين عد (لن) للنفي على التأبيد [٥] ليخلص

---

(١) انظر خزانة الأدب لعبدالقادر ١١ / ٣٠٥ .
(٢)
(٣)
(٤)
(٥) انظر أوضح المسالك ٤ / ١٣٦ .

إلى ما تربى عليه في مجتمعه من أن الله لا يُرى لا في الدنيا ولا في الآخرة لأن ذلك عنده مفضٍ إلى تشبيه الخالق بالمخلوق لاقتضاء الرؤية للجهة والجهة للجسم [١] ، وهذا تشبيه يهرب منه المعتزلة ليقعوا في التعطيل [٢] !! وزعم أن قول الله تعالى لموسى عليه السلام " لن تراني "[٣] على إطلاقه وتأبيده ، ولكن أهل السنة من النحاة ردوا عليه فهمه هذا وأبطلوه ، كما فعل ابن هشام [٤] والأشموني والصبان[٥] رحمهم الله وهو الحق الحقيق وقد يقال : إن الرد على الزمخشري ميسور فلا أقرب من أن يقال في الرد عليه: " وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة " [٦] ، فلم يتكلف النحاة الرد عليه ؟ وهل ما عملوه إلا اجتهاد مع النص ؟! ونحن نعلم أنه لا اجتهاد معه .

قيل في جوابه : المعتزلة كما صرفوا الرؤية عن معناها فلا أيسر عندهم من صرف (النظرة) كذلك ، ولهذا رد النحاة على الزمخشري في موضوعه نفسه ، وبالممكنات نفسها ، وهذا من أقوى الأدلة على المبطل خاصة ! إذ كان ردهم لا بالمسموع مع أنه قاطع دليل ، بل بالصناعة والعقل ولكن المعتزلة قوم بهت أولو جدل فكان رد النحويين عليهم بإبطال ما ذهبوا إليه في (لن) من النحو نفسه ، فاجتمع في الرد عليهم النقل والعقل والحمد لله .

---

(١) انظر تفصيل مسألة الرؤية ومذهب أهل السنة والجماعة فيها ، والحديث عن نفاة الصفاة من المعتزلة والجهمية ... شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين ٢٨٤ – ٢٩٠ .

(٢) السابق / ٢٨٧ .

(٣) الأعراف ١٤٣ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٤/ ١٣٦ .

(٥) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٤٠٧ .

(٦) القيامة / ٢٢-٢٣ .

٣- ومن ثمار وآثار فهم هذا التأثير والتأثر : القدرة التي يكتسبها الناظر في هذا الفن ، من توجيه الخلاف الذي يشيع في مدونات النحو الكبرى في مظهر من أهم مظاهرها ، وهو الخلاف في التبويب النحوي ، وفي ترتيب تلك الأبواب ، وتبيين علل اختلاف القوم ، وتخريج التباين الحاصل في كتبهم، وهذا الكلام نفسه يلحظ في التراث النحوي على وجهين:

الأول : الاختلاف في ترتيب الأبواب الخاصة المندرجة تحت نوع واحد وإعراب واحد .

الثاني : الاختلاف في ترتيب الأبواب العامة المختلفة نوعاً وإعراباً .

فمن القسم الأول ، اختلاف النحويين في ترتيب المفعولات الخمسة ، وأكثر مظهر لهذا الخلاف ، خلافهم في المفعول المطلق والمفعول به حال البدء ، وأيها أولى أن يكون صدرا ؟ فأما أكثر المتقدمين وجمع من المتأخرين [١] ، فإنهم على تقديم المفعول المطلق على سائر المفاعيل ، وسر ذلك إذا تأملته راجع إلى ما يعتقدونه من أوليته وأولويته ، فأما أوليته فلأنه مقتضى كل فعل وإليه ينصرف الذهن أول ما ينصرف ، إذا كل فعل متضمن لحدثه ، والحدث هو المصدر (المفعول المطلق) ، وأما أولويته فلأنهم كانوا يقولون : " لأنه هو المفعول الحقيقي لأن فاعله يخرجه من العدم إلى الوجود "[٢] كما في : (قمت قياما) إذ لم يكن القيام موجوداً حتى

(١) كابن السراج في الأصول ١ / ١٠٩ ، وأبي علي الفارسي في الإيضاح ، وشرحه لعبدالقاهر المسمى بالمقتصد ١ / ٥٨٠ ، والزمخشري في المفصل / ٦٣ ، والعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٦٠ ، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٦ ، وابن الهرمي في المحرر في النحو ١ / ٦٥٧ .

(٢) توجيه اللمع لابن الخباز / ١٦٥- ١٦٦ .

فعله فاعل الفعل فكان منفعلاً لذلك الفاعل من مطلق ، ولا كذلك باقي المفاعيل " ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم تكن قد أخرجت من العدم إلى الوجود شيئاً من زيد ، وإنما هو خلق الله البتة "(١) ، وقد أوضح هذا المعنى بجلاء تام الخضري فقال وهو يعلل سبب تسميتهم له (مطلقا) دون أن يقيد بحرف أو بظرف ، قال : " لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجدها وإنما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها ، فلذلك لا تسمى به إلا مقيدة بما ذكر ، فلأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق "(٢).

وأخيراً فقد ذكر الزمخشري عن سيبويه أنه كان يسميه الفعل(٣) !! فكأنه هو ، وكأنه يقتضيه ضربة لازب فاعتمد القوم على كلام إمامهم فصدروه وقدموه .

ولا شك أن هذه المسالك في التعليل وتلكم الطرائق في الحجاج إنما كانت تقوم على المشاكلة بين المجتمع والنحو فما ترتيب الأوليات ، ومراعاة الأولويات إلا إحدى أهم نتائج العقل الجمعي ، والاتجاه النفعي في حياة الناس ، وبقدر اتقان تلكم المهارة يتنافس الناس في أمور معاشهم وسبل حياتهم ، غير أن مما يجب عليك الإلمام به أيضاً مسلك الطائفة الأخرى التي رأت أن المفعول به أولى بالتقديم من المفعول المطلق ، وأنه أخلق منه بالتصدير ، وليس الذي دفعهم إليه وحملهم عليه إلا ضرب من مراعاة ذلك التشاكل والتداخل بين الفكر المجتمعي والفكر النحوي ، جاء في

---

(١) المقتصد ١ / ٥٨٠ .

(٢) حاشيته على ابن عقيل ١ / ٣٦٧ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ١٥ ، والمفصل / ٦٢ .

توجيه اللمع : " وكان أبو العباس المبرد يرى البداءة بالمفعول به "[١] ، وأنكر ابن إياز عليه هذا الاختيار كما أنكره على ابن معطي [٢] ، ولكن جاء ابن مالك وشرّاح ألفيته فوطنوا لهذا الذي كان يقل ، ووطدوا هذا المسلك حتى كاد غيره أن يضمحل ، والقوم على ذكر وهم على بصيرة ، وكان جملة منهم يقدم المفعول به ويذكر علة فعله لأن ما يعمله يصادم أكثر ما عليه القوم كما مرّ ، ومن أولئك الفاكهي إذ يقول : " وبدأ منها بالمفعول به لأنه أحوج إلى الإعراب لالتباسه بالفاعل ، ولأنه أكثر استعمالاً "[٣] ، وهذا النص شريف في هذا الباب ؛ لأنه يفسر أسباب ترك ابن مالك مثلاً وشرّاح ألفيته تقديم المفعول المطلق ، لأنهم إنما نظروا للنحوي في معالجته الكلام كما كانوا ينظرون للطبيب في معالجته الكلوم ، الثاني لا يأتي إلى المريض المصاب فيطببه من رأسه إلى قدمه وإنما يسأل عن موضع الداء ، ومكمن الإعياء ، فإذا بصر به جسه وعسه واعتنى به ...

والحال نفسها مع أطباء الكلام وهم النحاة ، فإنه لما كان الفاعل والمفعول به شديدي الشبه ببعضهما لا سيما في بعض السياقات من نحو ضرب زيد عمراً فإن لهما كما ترى من القدرة والمشيئة والصلاحية اللفظية ما يؤهل كلاً منهما ليكون فاعلاً ومفعولا وهذا موجب للبس ، داعية لاختلاط المعاني الذي جاءت العربية بدفعه ، وبنيت على تحاميه لما بين غرض اللغة وبين الالباس من التناهض والمدافعة ، ألا ترى كيف أن غاية اللسان البيان، وأن سوءته اللبس والانبهام والكتمان ، وهي هنا الداء الذي يحتاج للعلاج ،

---

(١) ١٦٦ .

(٢) انظر : المحصول في شرح الفصول ١ / ٤٢٠ .

(٣) مجيب النداء شرح قطر الندى ٢ / ٩٧ .

والموضع المتعين للفصد والإخراج ، ولما كان ذلك كذلك ابتدر القوم هذا الموضع المحوج لفضل عناية فبدأوا بدرسه وتبيين فرقه ، والتنبيه على أحكامه ، كما يدل لهذا الشبه بينهما ، أقصد الفاعل والمفعول به ، وهذا التواشج فيهما أنهم منعوا في باب النيابة عن الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول به أن ينوب غيره ، ولو كان المصدر ، أي المفعول المطلق ، وليس ذلك إلا لأنه " أحقها بالإقامة وأولها مهما كان موجوداً "[١] قلت : ويكشف هذه الأحقية والأولوية للمفعول به على سائر المفاعيل في باب النيابة عن الفاعل " أن المفعول به يكون فاعلاً في المعنى ، وكذلك الفاعل يكون مفعولاً به كقولك (ضَارَب زيدٌ عمراً) الظريفان فترفع صفتهما لأن المنصوب مرفوع في المعنى لكونه فاعلاً فكأنهما مرفوعان ، ونقل ابن بابشاذ أن ابن سعدان أجاز النصب لأن الفاعل مفعول فكأنهما منصوبان "[٢] وهو مذهب الجمهور كما حكاه ابن إياز [٣] ، وكذلك وجدناهم ينيبون المفعول به عن الفاعل إن وجد من غير شرط أو قيد بخلاف سائر المُقامات الأخرى من نحو المفعول المطلق والظرف والجار والمجرور إذ يشترطون لها شروطاً ، ويفوضون عليها قيوداًكالاختصاص بالوصف أو بالإضافة ...[٤]

وقيمة هذا الكلام أن ما عدا المفعول به إنما هو فرع في باب النيابة بدليل اشتراط الشروط واعتقاد القيود فتأمل ، كل ذلك يشهد لقوة الشبه بين

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، ليحيى بن حمزة العلوي ١ / ٣٦٦ .
(٢) المحصول في شرح الفصول ١ / ٣٤٨- ٣٤٩ .
(٣) السابق .
(٤) انظر : شرح قطر الندى لابن هشام / ٢١٣ .

الفاعل والمفعول به وأنَّ خفاء إعرابِهما مؤذن بحصول اللبس في كثير من أمثلتهما فكان لذلك حتماً على النحاة أن يصدروا الحديث في باب المفاعيل بالمفعول به حتى إذا أحكم أمره وفُهم وضعه وتميز من الفاعل ساغ لهم أن ينظروا بعد ذلك إلى سائر المفاعيل التي لا يمكن بحال من الأحوال أن تلتبس بالفاعل أو تقترب منه فخف عندهم داعي البدء بها ، فكيف إذا جمعت لهذا الفقه فقهاً آخر عتيد وهو أن المفعول به مرتبط الوجود والكينونة بنوع من الأفعال هو أهمها على الإطلاق وأكثرها دوراناً وأشدها تصرفاً ذلك هو الفعل المتعدي الذي لا ينصب المفعول به إلا هو بخلاف سائر المفاعيل الأخرى فإن الناصب لها كل فعل لازماً كان أو متعدياً ، فإن قيل : هذا شاهد ضعف ، لا شاهد قوة لأن ناصب المفعول به خاص وناصب سائر المفاعيل أعم منه ؟ قيل : لا ، بل وجه القوة فيه أن الفعل المتعدي هو أكثر أفعال اللغة دوراناً وأظهرها سرياناً وبه يتحقق معنى التأثير الذي هو لب لباب الدرس النحوي في طيف واسع جداً من الكلم تعجز عنه الأفعال اللازمة ، زِد على ذلك أن الفعل اللازم عندهم منحصر الوجود ، ضيق النطاق في : ولازم غير المعدى وحُتم لزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وما اقتضى نظافة أو دنسا

أو عرضاً أو طاوع المعدى لواحد كمده فامتد [١]

فهو كما ترى منحصر في سبعة أنواع على وجه التقريب بخلاف المتعدي فإنه أكثر أفعال اللغة دوراناً وأشدها تأثيراً ، وخلاصة هذا البحث أنك رأيت كيف أن من قدم المفعول به كان معتمده في هذا ملاحظته أحوالاً

(١) الفية ابن مالك ، صدر باب التعدي واللزوم .

اجتماعية كما رأيناه حين عارضنا النحوي بالطبيب ، وكما رأيناه حين تعرضنا لقوة الفعل الذي ينصب المفعول به خاصة ، ولا شك أن التقديم بناء على القوة ، والتأخير بناء على الضعف عرف اجتماعي وعادة محكمة ، وأخيراً بروز ظاهرة كثرة الأفعال المتعدية الناصبة للمفعول به ، وتنوعها بين ناصب لمفعول به واحد ، أو لاثنين ، أو لثلاثة ... ، ولا شك أن الكثرة وتحكيمها والانصياع لضغطها خير ما يكشفه مراقبة أحوال المجتمع وقد كانوا يقولون : (الكثرة تغلب الشجاعة) وهو مبدأ اجتماعي ولا ريب .

ما مضى ضرب من الجدل النحوي ، والتفكير اللغوي ، رأينا فيه كيف كان لفهم الحقائق الحياتية ، والأعراف الإنسانية قدرتها على تصوير ما يسمى خلافاً نحوياً ، وفهم أبعاده فيما ينتمي لنوع واحد من الإعراب ، وبقي الضرب الآخر وهو الخلاف في ترتيب الأبواب الكبرى التي لا تنتمي لنوع واحد ودونك مثالاً لها اختلاف العلماء في تقديم مبحث الجملة الاسمية على الفعلية أو العكس ، فإن الناظر إلى التراث النحوي لن تخطئ عيناه أحد مظهرين في المطولات النحوية ، الأول : طائفة تبدأ عند الحديث عن الأحكام التركيبية بباب المبتدأ والخبر ، وطائفة أخرى يبدؤون بباب الفعل والفاعل ، ولقد كثر هذا الخلاف حتى بلغ حدّ الظاهرة التي لفتت نظر عالم مبرز ، وضيغم نحرير ، وهو بهاء الدين بن النحاس في (تعليقته على المقرب) ، فجاء بكلام جعلت أقلبه على فصوص من العقل أيقنت معه أن أعراف المجتمع لها اليد الطولى في توجيه ذلك الاختيار ، وحلّ ذلك الخلاف ، قال رحمه الله : " قدم باب الفاعل لأنه عنده أصل في الرفع وباقي المرفوعات محمولة عليه ... والدليل على أن الفاعل أصل في الرفع أن المعنى الذي دخل الكلامَ الإعرابُ لأجله وهو رفع اللبس يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ

لأن الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول ، ولا كذلك المبتدأ ، فكان الفاعل أصلاً في الرفع لذلك ، وأصل هذا الخلاف مأخوذ من قول سيبويه رحمه الله تعالى وفعله فإنه قال : واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ ، فنص هنا على أن المبتدأ قبل الفاعل ، وقدّم في ترتيب كتابه أبواب الفاعل على باب المبتدأ ، فمنهم من أخذ بقوله .. ومنهم من أخذ بفعله "[١] ، وهذا النص منطوي على دقائق ، منفسح بأفكار تؤكد التعالق بين النحو والمجتمع ، فأما المسألة الأولى فمسألة (الأصل والأصالة) ، وأثرها في الاختيار والتقديم ، فلا شك أنه ملحظ اجتماعي صرف ولسنا في حياتنا نمارس شيئاً أكثر منه نقدم الكبير على الصغير ، نقدم ذا الهيئة على غيره ، نقدم الفريضة على النافلة ، نقدم الغني على الفقير ، نقدم الأقرأ للقرآن على الذي دونه ، ويشهد له في أدبياتنا الشرعية : " ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا "[٢] و " أنزلوا الناس منازلهم "[٣] و " يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله "[٤] و " لا يؤم الرجل في سلطانه "[٥] ، كل تلك النصوص وغيرها كثير قاطعة أن هذا الفكر الشرعي المؤسس على التصور الاجتماعي الصحيح أحد أهم المؤثرات في نحو العربية ، وبه ترى خلال القوم ، وفيه تشهد محامدهم ، وتلمس نقي خصالهم ، فإذا أنت تقرأ في النحو الشريعة ، وتبصر في العربية التاريخ

---

(١) ١٥٧/١ ، / ١٥٨

(٢) صحيح الجامع للسيوطي / ٥٤٤٥ .

(٣) النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة ، لمحمد ابن أحمد الصعدي ، تحقيق محمد عبدالقادر برقم / ٥٦ .

(٤) صحيح مسلم برقم / ٦٧٣ .

(٥) سنن الترمذي برقم / ٢٧٧٢ .

والمآثر ، وترمق في الإعراب القيم والأخلاق ، وتلك غاية العلم النافع ، المورث للخشية والقرب من الله .

ثم انظر لأصل آخر في هذا النص وهو (دفع اللبس) ، إذ جعل تقديم الفاعل على المبتدأ راجعاً إليه ، لأنه أشد حاجة للبيان مما لا لبس فيه ، وأهل الفقه يقولون : " لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة "[١] ، وأصحابنا يقولون : " وإن بشكل خيف لبس يجتنب "[٢] ، وقد فرط غير بعيد إشباع هذا الجانب فلا حاجة بي إلى الاستطراد فيه غير أن ما يلزم أن أذكرك به أنها ملحظ اجتماعي ، ورؤية حياتيه ، بل من أبهى صور الحياة وأرقاها، ثم أخيراً عضّ على قوله : وذلك كله راجع لتأثرهم بسيبويه ، فيا لله العجبُ هذا عين ما يقاد به الناس ، وعلى مثله تصلح المجتمعات ، وتزكوا العقول، وهو لزوم القدوات ، واتباع الأسوات – فبهداهم اقتده–[٣] ﴿ وعلامات وبالنجم هم يهتدون ﴾[٤] ، وإن الرجل الذي يثبت فضله ، ويزكو أمره ، وتطيب سريرته ، وتحمد سيرته ، تتعلق به الألباب ، وتشخص إلى تقليده النفوس ، وتتوق إلى الاعتبار به الناشئة ، وهذا كما تراه في الناس وفي حياتهم قانون لا يرد ، وسنة لا تتخلف ، وقع لأصحابنا مثله ؛ فسيبويه عندهم ملء أسماعهم وأبصارهم ، وهو منهم بالمحلة العليا ، والجناب الأفخم ، ولا زلت أحفظ لأبي القاسم السهيلي كلمة تختصر لك من الرجل عند القوم ؟! إذ قال في مسألة غلب على ظنه أن رأيه فيها صواب واجتهاده فيها

---

(١) قاعدة شرعية مشتهرة

(٢) الفية ابن مالك ، باب نائب الفاعل .

(٣) الأنعام / ٩٠ .

(٤) النحل / ١٦ .

لا يخالطه ارتياب ، ولكنه إن قال به خالف أبا بشر سيبويه فأنشأ يقول درساً في الحكمة " ولو الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرت قول الأخفش نصراً مؤزرا ، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرا ، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل "[١] فانظر متع الله بك كيف بلغ القوم بالرجل وأنى أنزلوه من قلوبهم ، ولا تبعدنْ بعد ذا ما تراه من تخالفهم في الأخذ عنه ، هذا يأخذ بفعله ، وهذا يأخذ بتقريره ، وهذا يأخذ بما فهم عنه وهذا يأخذ بلازمه ، والله غالب على أمره ، وفضل الله لا يحد ، وعطاؤه لا يفند .

أفلا ترى بعد ذلك إلى سطوة أعراف مجتمع ما ، وتأثير أكابره على تكوين فكره ومثاقفاته ، وتسيير أحكامه وملاطفاته ، ولا تتحامى هذا المسلك أو تنكره ، فإنك إنما تحاول أن تستر عين الشمس .

وإني جامع لك إلى ما مضى من كلام ابن النحاس علة أخرى كانت من أجلّ منطلقاتهم في تأصيل هذا المسلك في التأليف النحوي حين قالوا : إن العامل في الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي [٢] وجاء في هوامش بعض نسخ التعليقة على المقرب " عامل المبتدأ معنوي لا يحس بوجوده ، فهو في حكم المعدوم ، والعامل اللفظي أقوى بدليل أنه يزيل حكم المعنوي ... والأقوى يقدم على الأضعف "[٣] ، فتأمل ، كيف جعلوا تقديم باب الفاعل عائداً إلى النظر في قوة المؤثر وهو هنا العامل اللفظي (الفعل) ، وأنَّ تأخير المبتدأ عائد إلى النظر في ضعف المؤثر وهو هنا العامل المعنوي (الابتداء) ، قلت : وهذا سلوك اجتماعي محض ، فإن الانفعال بالأقوى أمر

---

(١) نتائج الفكر / ٢٣٦ .
(٢) شرح شذور الذهب ، للجوجري ١ / ٣٣٠ .
(٣) ١ /١٥٧ _ ١٥٨

لا يحتاج إلى إثبات ، وقد كان شيخ الاجتماعيين ابن خلدون كثيراً ما يقول " إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب "[١] ، وبوّب في مقدمته باباً ترجم له بقوله " إن البيت والشرف بالأصالة والحقيقة لأهل العصبية ، ويكون لغيرهم بالمجاز والشبه "[٢] وهذا عينه المبدأ الذي بنى عليه النحاة في تقسيم العوامل إلى لفظية وعددها ثمانية وتسعون عاملاً ، وإلى معنوية وفيها عاملان لا غير[٣] ، وتصريحهم أن الأصل في العامل إنما هو اللفظي لقوته ولظهوره ، بل صرحوا أن الفعل أصل للعوامل اللفظية مطلقا ، وأن أي عامل لفظي سواه إنما بالحمل عليه [٤]، وهذا التصور منسحب على كثير من جهات النظر ، نحوية كانت ، أو اجتماعية عرفية ، أو شرعية ، حتى إن الشارع الحكيم ربط الحدث الموجب للطهارة أو المبطل للصلاة بقوة داعيه وظهوره وتحصل اليقين فيه ، جاء في الحديث أن عبدالله بن زيد شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً "[٥] ، وبنى عليه الأصوليون قاعدة " اليقين لا يزول بالشك "[٦]وهي مسألة شرعية ، وضرورة حياتية تقوم على أمثالها كثير من مصالح الناس،

---

(١) مقدمة ابن خلدون / ١٤٧ .

(٢) السابق / ١٣٤ .

(٣) انظر في هذا الموضوع كاملاً كتاب العوامل المئة لعبدالقاهر الجرجاني ، وانظر أيضاً الأشباه والنظائر ١ / ٥١٤ – ٥٤٠ .

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٥١٤ ، وما بعدها .

(٥) صحيح البخاري برقم ١٣٧ .

(٦) انظر هذه القاعدة وتطبيقاتها في : الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، لمحمد صدقي ١ / ١٦٦ .

وها هي تتحكم في جمع غير قليل من مسائل لسانهم ، وكلها معان قريب من قريب ، فتأمل .

وبعد هذا البحث والتدسس ، والملاطفة والتلمس ، بقي أن أدفع بك إلى أراء من ينصر المذهب الآخر الذي يقدم فيه أصحابه المبتدأ وبابه على ما سواه من المرفوعات ، وأشرع لك ما كنت شرعته لك هاهنا من أن الذي فرض عليهم ذلك التصور ، وألزمهم ذلك الاختيار إنما يرجع جزء منه بل أجزاء إلى عمق إحساس العقل العربي بمجتمعه وحقائق حياته ، بل أكثر من هذا ، بخصوصية تلك الحياة التي يرفدها الوحي ، ويتعهدها التوحيد ، وحامل لواء هذا المسلك من المتقدمين ابن السراج وأبو علي الفارسي ، وقبلهم تقريرات سيبويه ، ثم صار الأمر وتتابع حتى آل إلى ابن مالك وشرّاح ألفيته فنصبوا علم هذا التفكير ، وأخملوا ما سواه حتى إنه ليظن أن القول بتقديم الجملة الفعلية ليس له وجود مع أنه كان أكثر مسلك النحاة !! غير أن شهرة الألفية وذيوعها أسست لمفهوم جديد ، وفكر مختلف ، فتعال أيها القارئ لأقف بك على بواعثه كما بدت لي ظاهرة جلية فأقول : إن الناظر في موضع هذا البحث وهو الجملة الأسمية من كتب النحو التي تصدرها على سائر الأبواب التركيبية يلفي أمراً لا يجب إغفاله وهو أن هذا الحديث يأتي مباشرة عقب آخر مبحث عند القوم في النحو غير التركيبي أو النحوي الإفرادي ، وأقصد به جملة المسائل النحوية التي تقوم على معالجة عوارض الكلمة في حال الانفراد دون النظر إليها في تركيب ما ، وربما سماها بعض القوم مقدمات النحو من حد للكلمة ، وأقسامها ، وما يعرض لكل قسم من علامات ، وأحكام ، وإفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبناء وإعراب ، وتعريف وتنكير ، وأحكام تفصيلية كثيرة يجمع بينها أنها لا تتعلق

بالتركيب وإنما تتعلق بالمفرد ، فإذا تأسس هذا الفهم عند المتعلم وتمكن من حصر تلك المسائل واستحضارها حتى عادت له كالملكة هجموا به دفعة على أول أبواب التركيب واختاروا له بداية الجملة الاسمية لا غير ، والسؤال : لم يقع هذا ؟ ، وجوابه : أن القوم بصدد بناء العقلية النحوية لهذا الدارس ، وتكوين هويته المعرفية ، ومعلوم أن كل بناء لابد له من أن يشاد على ساس ، وأن هذا الأساس لابد أن يكون متيناً ثابتا ، قوياً متماسكاً ، معنىً ومبنى قال الامام ابن القيم رحمه الله : " من أَرَادَ علو بُنْيَانه فَعَلَيهِ بتوثيق أساسه وإحكامه وَشدَّة الاعتناء بِهِ فَإِن علو الْبُنيان على قدر تَوْثِيق الأساس وإحكامه فالأعمال والدرجات بُنيان وأساسها الْإِيمَان وَمَتَى كَانَ الأساس وثيقا حمل الْبُنيان واعتلى عَلَيْهِ وَإِذا تهدم شَيْء من الْبُنيان سهل تَدَارُكه وَإِذا كَانَ الأساس غير وثيق لم يرْتَفع الْبُنيان ولَم يثبت وَإِذا تهدم شَيْء من الأساس سقط الْبُنيان أَو كَاد" [1] ولم يجدوا لهذا التصور أخير ولا أجود من الجملة الاسمية حتى نشأ عن هذا الاختيار النحوي مسلك بياني مشهور عند البلاغيين وقالوا من بعد الجملة الاسمية دالة على الثبوت والديمومة بخلاف الجملة الفعلية فإنها دالة على الحدوث والتجدد ، وهذا لعمري نظر أيد ، ورأي بصير ، ألا ترى أن الجملة الاسمية مكونة من اسمين بحسب الأصل ، وأن الاسم من آصل خصاله ، وآكد خلاله الثبات واللزوم والديمومة ، ولهذا كان الأصل في الأسماء الجمود عندهم[2] ، فكأن نسبة الثبات في الجملة الاسمية بناء على ذلك ١٠٠% على حد قول الرياضيين ، فكانت الأولى بالأساس ، والآكد في البناء من جملة الفعل التي لا يشكل فيها الاسم إلا

(١) الفوائد ١٥٥ / ١٥٦ .

(٢) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٣٥٦/١

٥٠% ، وأما نصفها الآخر فليس فيه ثبات البتة وهو الفعل الذي ما جعل إلا ليحول ، وما قيل به إلا وهو يزول ، ودونك من البيان الإلهي ما يقطع بصحة هذا النظر ، ويدفع بك إليه رأسا ، يقول الله وهو أعلم وأحكم : ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾[١]

ثم أخذ في أوصاف أهل الإيمان حتى ختمها جلّ وعز بقوله : ﴿ والذين هم على صلواتهم يحافظون ﴾[٢] ، فانظر حين ذكر أمر الخشوع و" الخاء والشين والعين أصل واحد يدل على التطامن يقال : " خشع إذا تطامن وطأطأ رأسه "[٣]، وهو مأخوذ من خشعت الأرض إذا سكنت واطمأنت" [٤] أداه بلفظ (خاشع) وهو اسم فاعل لتمكن معنى التطامن والسكون في باب الاسم أكثر منه في باب الفعل ، وحين ذكر صفة المحافظة على الصلاة والتي لا شك أنها تقتضي المداومة ولكن على وجه من الثبوت التجددي لا الثبوت الاستمراري استعمل لذلك صيغة المضارع يحافظون فإذا أنت ترى فيها زيداً يخرج للفجر ثم يعود ثم يخرج للظهر ثم يعود ثم العصر ثم يعود ... كل ذلك استمرار متجدد لا يؤديه إلا الفعل ، وهو سرّ بديع ، ومكمن منيع إن لذت به أدركت وأفلحت وأنجحت ، والله غالب على أمره وما أعظم هذا التنزيل وما أجل موضعه من العربية ، وأزيدك بياناً فأقول اقرأ : ﴿ وظل ممدود ﴾[٥] واقرنه بظلال الدنيا حين امتن الله بها على عباده

---

(١) المؤمنون / ١ – ٢ .
(٢) المؤمنون / ٨ .
(٣) مقاييس اللغة لابن فارس ٢ / ١٨٢ .
(٤) المصباح المنير للفيومي ، مادة خشع .
(٥) الواقعة / ٣٠ .

فيئاً وتقاة من الشمس فقال : ﴿ ألم ترى إلى ربك كيف مد الظل ﴾[١] فجاء به محمولاً في قالب جملة صدرها الفعل مدّ ليدلك على أنه يحصل له ذلك ثم ينكمش إذا نسخته الشمس وأزالته ... وهكذا حدوث وتجدد ، وظهور وتبدد ، وكأنه تعريف عملي لمعنى الفعل النحوي !! بخلاف ظل الجنة الدائم ، وفيئها المتلازم ، فلم يقدر على حمل هذا المضمون إلا الاسم (ممدود) حين جُعل صفة ذلك الظل في الجنة .

وإذ قد علمت هذا أدركت غير معازّ ولا مكابر أن البدء بالجملة الاسمية في توطيد النحو وتوطينه في عقل دارسه مغزاه أن يؤسس نحوه على أرضية من التفكير صلبة ومعان من الفهم قوية ، ولقد والله آتى هذا المسلك ثماره يانعة ، ولامس سالكوه منافعة ، وذلك حين تجد – وتنبه فإني مفضٍ بك إلى جوهر رائق وزبرج فائق –القوم إذا فرغوا من باب المبتدأ شرعوا في الحديث عن أبواب النواسخ بأقسامها ، وما النواسخ ؟! أليست هي المزيلات والمغيرات لحكم المبتدأ والخبر خاصة ؟! ، ثم لماذا جيء بها في هذا الموضع خاصة ؟! ، الجواب : أنه لا يتصور غير هذا إذا كان الدافع بناء العقلية وتأسيس المعرفة الحقة ، فإن الدارس إذا غبر في بابا النحو والخبر يقرأه ويتملاه زمناً ، وهو باب من الثبات والديمومة كما مرّ ، وتأسس عنده هذا الفهم ورسخ ، رجعوا إليه من خلال مبدأ اجتماعي معروف وهو (دوام الحال من المحال) ، ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾[٢] ، وهذا الفهم لا يتحقق ، وتلك الملكة الجديدة لا تتولد إلا إذا جاءوا بالنواسخ عُقَيب باب المبتدأ والخبر وذلك من وجهين ، الأول :

---

(١) الفرقان / ٤٥ .

(٢) الرحمن / ٢٧ .

اختصاصها بذلك النوع من التراكيب فلا تدخل على سواه ، والثاني : تحقيق مبدأ (وبضدها تتميز الأشياء) ، هذا التمييز ، وذلكم التفاوت من أهم ما يجب تربية الذوق عليه ، وتنشئة المتعلم فيه ، فإنك لا تدرك سواد السواد ، حتى يكون بإزاء البياض ، فيرتسمَ في ذهنك معنى مهم في الاستدلال العقلي ، وهو حصول التناهض في الأشياء ، والتدافع في الحقائق ، وحتى إنك لتحرِّم الجمع بين التنوين والإضافة ، لما في التنوين من الانفصال ، ولما في الإضافة من الاتصال ، مع أن كل منهما علامة من علامات الاسم الدالة عليه ، وهذا الجانب مسهو عنه في التربية النحوية حتى أن ابن هشام جعل كثيراً من جهات الاعتراض على المعرب عدم إدراكه للفوارق ، وثَقْفِه للمتناقضات التي تكون شرطاً في موضع ، وفي موضع آخر يكون تركها هو الشرط وإن كانت الظاهرة تندرج تحت باب واحد ، فالجمود شرط في عطف البيان ، والاشتقاق شرط للنعت ، وكلاهما تابع .. ، المهم أن معرفة المفارقات ، وفهم جملة المتناقضات ، وربط كل نقيض بباب مسلك مهم ، بل إنني أرى الأمر في عرف الحذاق ذهب أبعد من هذا فإن ابن هشام حين كان يعرض باب المبتدأ والخبر ، ويقول للناس (مرفوعان أبداً)[1] جعل دليل ذلك ومثاله (الله ربنا ومحمد نبينا) جملتان اسميتان معناهما غير قابل للزوال فحقق به معنى كون الجملة اسمية ، أي مدلولها الثبات واللزوم والديمومة كما هو عند أهل المعاني ، وحقق بها مرة ثانية ثبات ذلك الحكم الذي أوجبه لهما وهو الرفع إذ لا يمكن أن يحوّل هذا الحكم أو يزول إلا بقدرة ، وشيء قوي مؤثر ولله دره نحوياً حين تعلمنا منه تلك المعاني والصفات لمدلول الجملة الاسمية ، فلما ربانا ووطننا عليه نقلنا إلى أبواب

(١) شرح قطر الندى / ١٣٨ .

النواسخ وكأنه وهو يسير بنا يحدثنا فيقول واعلموا أن دوام الحال من المحال فما كنت وطنتكم عليه جاء الآن ما سيذهب به معنى وحكماً وأن الأمر لابد فيه من ذي قدرة فقال بعد آخر مبحث في باب المبتدأ : " باب النواسخ لحكم المبتدأ ثلاثة أنواع .. "[١] ، وليس هنا العجب ، بل العجب أنه حين تكلم عن هذه المسألة وكان أول نوع من تلك النواسخ والمتغيرات باب كان قال رحمه الله : " فيرفعن المبتدأ اسماً لهن ، وينصبن الخبر خبراً لهن نحو ﴿ وكان ربك قديرا ﴾ [٢] وهاهنا العجب كله ، فهذا الشاهد التربوي مختار بعناية فقد اختصر علينا حديثاً بل أحاديث طويلة حول ما كنا تعلمناه من قوة معنى وإعراب الجملة الاسمية ، وثبات مدلولها ، وقوة علامتها ، فإن الأمر قد تغير ، والحال قد تبدل ، وذلك بفعل قدرة لا تُغالب ، وشأن لا يُدافع قد يدخل على الجملة الاسمية فيحيل معناها ، ويديل مبناها ، ويتحول ما كان ثابتاً ، ويزول ما تطاول واقفاً وهو رفع الطرفين ، ولا تفتأ تردد وأنت تقرأ هذه المعاني ﴿ وكان ربك قديراً ﴾ شاهدٌ مختار ، وعنايةٌ مقصودة ، ولا يمكن أن تتذوق هذا الشهد ، أو تشتار هذا العسل حتى تفترض جدلاً أن النحاة جاءوا بأبواب النواسخ بعد الفعل والفاعل !!! فهل سترى ما كنت ذكرته لك ؟ وهل سيكون عندك هذا الإحساس الذي شعرت به واستحسنته لمعنى النسخ الذي جاء بعد ما حقه الثبات والقوة ؟! والجواب عندي وعند كل عاقل : لا ، وألف لا ، لأن الجملة الفعلية جملة متحولة بالوضع ، متحركة بالطبع ، مائجة الدلالة ، رائجة لا محالة ، إذ صدرها

---

(١) شرح قطر الندى / ١٤٩ .

(٢) الفرقان / ٥٤ .

الفعل ، وغايتها الحدوث ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾[١] ، فهل الانفاق المأمور به مما يلزم ويدوم ؟! ، تالله لو كان كذلك لما بقي في يد منفق نفقة، ولا في يد متصدق صدقة ، ولكن حين جاء الأمر بالإنفاق في قالب الفعل عُلم أنه أمر يحصل ثم يذبل ، ويقوى ثم يُطوى ... ، فجاء في بناء فعل لا يُتصور معه ثبوت وديمومة ، فتأمل ، ومن هنا لو جيء بأبواب النواسخ عقب باب من صفاته التحول والتغير لم يُحسّ به الدارس ، ولم يتأسس في نفسه على هيئة بناء معرفي ، ومكوّن عقلي ذا طعم خاص قبل أن يكون مسائل نحو ، ولتسرب من لبه خفية ، وانماع جهرة ، لا فرق أبداً، فالتناهض الذي عليه مدار الإحساس بالفرق غير حاصل مع الجملة الفعلية ، فاعجب واطرب ، وهذا عين ما أردته من هذه الفكرة ، وأعيدها لك أيها القارئ تطرية وتجديداً فأقول : هذا المسلك من النظر ، وهذه الطريقة في الأخذ والتعامل تحوّل النحو من جفاف القاعدة إلى رياض الفائدة ، ومن ضيق النظر إلى يفاع التأمل والاستبصار فيغدو النحو قصيدة ملتئمة الأطراف ، موطئة الأكناف ، لم يفتها من فن الشعر إلا الوزن والقافية ، وليست البضاعة المتخذة ، والآلية المسلوكة في مثل هذا التصور إلا جملة أمور لا نغفل أن في مقدمتها وعلى رأسها الكيان الاجتماعي والأعراف الحياتية لمن استقامت عقولهم واستنارت فطرهم ، وعارض كل ما زبرته لك بالرجل منّا يريد أن يبني بيتاً لولده ، ويؤسس داراً لأهله تجد حسه منصرفاً إلى تثبيت البناء وتمكين الأساس ، بل يفكر في سنين قادمة ، وأزمان بعيدة، فإن قيل له لِمَ جعلت الأساس قوياً فوق حاجتك فأنت لم تبن إلا دوراً

(١) الطلاق / ٧ .

أو دورين قال في المستقبل ، لعلّ أبنائي يزيدون البناء فيكون مما يتحمل ذلك ويستوعبه .

٤- ومن أطيب نتائج هذا المسلك أن الأخذ به معين جداً في التخفف من نتائج المنطق ، وسطوة الحدود التي غُلَّ فيها النحو ، لاسيما عند المتأخرين منهم ، ممن انشغل بالمنطق والفلسفة ، وأراد تنزيلها على النحو، وإخراجه في جبتها ، حتى غدت له أداهم ، واستحالت آصاراً ، يفني المتعلم في تعلمها أماداً متطاولة قبل أن يحصل حقائق النحو وأصول أبوابه، والأمر قد راع جملة من أهل الدراية في النحو والعناية به من المتقدمين ، حتى جعل ذلك الأمرُ أبا علي الفارسي وهو يتكلم عن الرماني " وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ، حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء "[(١)] ، وحتى " كان يقال : النحويون ثلاثة ، واحد لا يفهم كلامه ، وهو الرماني ، وواحد يفهم بعض كلامه ، وهو أبو علي الفارسي ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافي "[(٢)].

ولعل أقرب مذكور يشهد لسطوة المنطق ، وإثقاله كاهل النحو ، اختلافهم في حد (الاسم) حتى جاوزوا به السبعين حداً !!![(٣)] أكثرها خطأ كما قال الزجاجي [(٤)] ، وليس ذلك إلا لمحاولة سد فروج الخلل ، ورتق العيوب الناشئة من أن ما يذكرونه حداً للاسم إما أنه جامع غير مانع ،

---

(١) معجم الأدباء ٤ / ١٩١ .

(٢) السابق .

(٣) انظر : المغني في النحو ، لابن فلاح ١ / ٨٧ .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو / ٤٨

أو مانع غير جامع ، أو لا جامع ولا مانع ... ، يتغيون بذلك طرائق أهل المنطق في ظاهرة إنسانية قد لا يحكمها المنطق ، وإنما هي حكم عليه فيحصل بذلك ما تراه وتسمعه من انشعاب وانقسام ، وخاصة في الحدود والأنواع والتقسيمات وما شاكلها .

ولا شك أن النحو ينبغي أن يُنظر إليه في أصل سياقه الذي ولد فيه ، ووضع من أجله ، أو يفرق في النحو بين مستواه العلمي ، ومستواه التعليمي ، ليصح أن يتسعوا في الأول منهما ما شاءوا ، ويبقى الثاني مدركاً للطبقات التي كان القوم يتوخونها به ، ذلك أن أصل أمر النحو كما رأيناه دفعات ، إنما وضع لأحد ثلاثة : أعجمي يريد أن يصل إلى مرتبة العرب ، أو يتنزل بتعلمه قريباً من ذلك ، كما هو شيخ هذا الفن سيبويه ، ورجل تأخر به الزمان – وإن كان عربي الأصول والفروع – حتى لحق بالأعجمي ، لبعد العهد عن منابع اللسان الأول ، ومزاحمة الدخيل الأصيلَ في لسانه ولسان مجتمعه ، فهو أبداً محتاج إلى ما يلوذ به حتى يترسم طرائق سلفه ، ومحاج قومه ، وهذا حالنا في هذه الأزمنة المتأخرة ، وثالث عربي قديم ، فصيح أصيل ، لكن طول مكثه في مدة النقاء اللغوي ، والصفاء البياني الأول ، لم تكن كافية في إنضاج عقله ، وعصمة فكره ، من أن يجتاحه طوفان اللحن ، وتنخر بعض جوانبه سوسة الانحراف اللغوي ، وهؤلاء هم أبناء أهل الإسلام ، ممن ولد في الصدر الأول وقد اتسعت رقعة الملة ، ودخل الناس في الدين أفواجاً ، وماجت الطرقات بالعرب والعجم على السواء ، فهو يسمع من هذا وهذا ، من المستقيم الصواب ، ومن المنحرف المنجاب ، كما رأيناه مع ابنة أبي الأسود الدؤلي .

وإذا كان ذلك كذلك ، تعين أن هؤلاء – ويجب أن تتذكر أنني أريد كل واحد منهم في أول أمره حين اغتاله مارد اللحن ، وجثا عليه كلكل الفساد اللغوي ، لا ذات الرجل بعد أن تعلم وشدا ، وفهم وتلقّى ، فإنه لا شك قد انتقل عن هذه المنزلة ، وباين ذلكم المحل فافهمه – فأقول : إذا أحكمت ما سبق ، تبين أن الواحد من أولئك الثلاثة الأصناف ، أنفع ما يكون له ، وأنجح ما عليه يستقيم أمره أن يُعرض له النحو وأن تُقدم لهم التربية اللغوية على وجوه من التقريب والتدريب ، وحسن التصوير من نحو الإبانة بالمثال ، والتعريف بالعلامة ، والإحالة إلى النظائر ، والإفادة من الرسم استغناء بها عن الحد المنطقي ، والاكتفاء بالعد عن الحد ، فيما كان من الأبواب ذا أفراد .

كل هذا وما يشاكله مما يعمله النحاة منذ سيبويه إلى اليوم إنما هو داخل في اعتبار حال المتعلم المبتدئ ، ولو لم يخلُ الاعتماد على تلك الأمور من عاهة يأباها الحد المنطقي فتجد في آحايين كثيرة ومواضع ليست بالقليلة من كلام القوم وبحوثهم ومسائلهم أموراً لا تندرج ضمن الضابط الذي حددوه والمعيار الذي اختاروه ، بل لا يكادون هم أنفسهم يجمعون على شيء منه إلا قليلا ، وليس ذلك بعائب فعلهم ، ولا شائن عملهم ، كما يتصور ذلك بعض أصحاب الدرس الحديث ، الذين يعتنون بمقايسة النحو بعلوم التجريب ، ويريدون له الدقة القائمة على التجربة لتكون النتائج مما ينقاس ويطرد حتى لا يخرم منه شيء ، أو يفوت أمر ... ، ولكننا نقول هو في حدود كون النحو لمن ذكرت لك كاف فيه ما انتهوا إليه ، ولا أدل على سلامة هذا الاتجاه من جودة المخرج ، وروعة المنتج ، فقد تخرج بهذا المسلك سيبويه نفسه ، حامل لواء هذا الفن ، وأحد أكبر أقانيمه ، وأبرع

أساطينه ، فإنه حين لحن في مجلس حماد ابن سلمة ، وثُرّب عليه آلى أن يطلب علماً لا يلحنه فيه بعد أحد[١] ، غدا من هو بعد ذلك ، وقل مثل ذلك في ابن جني ، والزجاجي ، والزمخشري ، وغيرهم من السادات ، الذين علمونا النحو ، وربونا على موائده بذات الطرائق التي علموا بها وتعلموا .

وأنا هنا لا أمانع من أن يكون ثمة اتجاه آخر في الدرس النحوي شريطة أن نتحقق صحة ما نراه من مخرجاته ، ونحصِّل الثقة واليقين في أعلامه وأثباته ، وفي تمكنهم من تربية عقول الأجيال ونفعهم ، بالمستوى الذي كان حصل لعلمائنا ، فإن وجد فحيَّ هلا بالتجديد ومرحبا .

وأعود لمسألة أشرت إليها قبل ، وهي الاعتماد على العلامة والرسم ، والعد والمثال في تقريب العلم والقوانين التي ربما لا يخلو من آفة ، لعل أسهلها النقص ، وأعلاها النقض والتدافع ، فهل مثل هذا مؤذن بفساد هذه الطرائق في التعليم ، محيل لها عن الطريق القويم ، الجواب : لا ، والسبب فيه أن المتعلم لا ينبغي أن يخفى علينا أنه غض الإيهاب ، قليل البضاعة ، مقبل على المتفِق ، والملتئم ، أكثر من إقباله على المختلف المتناقض ، متصور للظاهر البارز ، أكثر من تصوره للخفي الغائب ، ومن كانت هذه حاله ، فلا يُخاف عليه أبداً أن يحصل له اضطراب ، أو يقع في بلبلة ، وأنها لن تقع له حتى يكون قادراً عن ذبها عن نفسه من أيسر طريق ، وأقرب وجه ، وسأضرب لذلك أمثلة ، الأول : كثيراً ما نقول للطلاب ، يعرف الاسم ويتميز عن غيره بعلامات ، ونذكر له منها الجر والتنوين والنداء وأل ، ونطالبه بتحقيق اسمية الكلمة من طريق انزال هذه العلامات على الكلمات ،

(١) انظر هذا الخبر في مجالس العلماء للزجاجي ١ / ١١٨ .

أو من خلال وجودها فيها ، فيفعل ذلك ، فينتفع نفعاً عظيماً ، ويحصِّل فهماً كثيراً ، مع أننا لو أردنا جهة التمحيص والتحقيق في شأن خلو هذه العلامات من الإيرادات والتخلف والنقص لما ظفرنا بذلك أبداً ، ألا ترى أن أقرب ما يتوجه به إلى هذه العلامات أن جميعها آت بسبب (الحرف) ، الجر ، والنداء ، وبعضها هو في نفسه حرف ، التنوين وأل ، ووجه الإشكال أن ما جعلناه علامة لكشف الاسم ، والذي هو أول ما يتعرض له الطالب من أقسام الكلمة الثلاثة إنما كان بالحرف ! والحرف هو النوع الثالث من الكلمة ، ولم يصل الطالب إليه بعد ، ولم يفهم كنهه قبل !! ، فكيف يكون كشف نوع من الكلمة بنوع لمّا ينكشف هو في نفسه ؟!

ومع استحكام هذه المعضلة ، واستغلاظ شأنها لم أجد أحداً ممن درسته عربياً كان أو أعجمياً يستشكل هذا الأمر ، أو يتصوره حتى ، بله أن يكون سبب إلباس عليه ، أو إفساد في تحصيله وفهمه ، والسبب في ذلك أن هذا الفهم للإشكال أعلى طبقة مما يفهمه ويعلمه من معرفة نوع الكلمة ، فتراه لذلك إنما يهجم على القريب ، والغرض الأدنى ، وهو ما أردناه لتعليمه هذه العلامات ، فإذا تعلم وشدا ، وفهم وحدا ، وبلغ بعد ذلك مبالغ أرباب الفهوم أيقن بهذه المشكلة ، وبادر بحلها بحلول ليست قليلة عند التأمل ، كأن يقال : إن فهم معنى الحرف مما انغرس لدى المتكلم باللغة فطرة ، ووقع نحيزة ، جراء تعلقه بنظام لغوي ألفه عن أمه وأبيه ومجتمعه ، فنحن حين نذكر له الحرف إنما نحيله إلى ما اختزله عقله من أنظمة لغوية معقدة ، تارة يعبر عنها بالملكة ، وتارة بالسليقة ، وغير ذلك .

المثال الثاني : يقال للطلاب في حد الكلمة : اللفظ المفرد الدال على معنى [١]، وتجد شيخاً آخر يقول لهم : الكلمة : اللفظ الدال على معنى مفرد[٢]، وكل هذا موجود في تراثنا مع ما نراه فيه ، ونبصر به من حمله لآفة ظاهرة ، وإشكال مبير ، ألا وهو الوصف بكلتي (المفرد و مفرد) في هذين الرسمين ، ولا أقول الحدين لما يعتريهما من نقص كما ترى ، فهل هذا الوصف للمعنى ، أم للفظ ؟ ، وبعبارة أخرى ، هل المفرد عندكم هو اللفظ ، أم المعنى ؟ ... الخلاف مبثوث في المطولات ، ولكل قول ناصر ، ولكن ما يهمني أنك وأنت تدرس الطلاب بأيهما أخذت لقِن عنك الطالب مفهوم الكلمة ، وميّز به بينها وبين الكلام والكلم وسائر المركبات ، فحصل المراد من التعليم بهذا الرسم ولولم يعتمد شرائط المنطق ، وقواعد الحد ، فدل على أن الأخذ بالقريب الميسور للمبتدئ والمتعلم نافع صالح ، وأنه هو نفسه يوماً سيتعلق بما يراه من تخالف في هذين الرسمين ، وستراه بعد أن حقق الحد الأدنى من العلم مع مرور الوقت سيتعرف إلى الخلاف ، وسيرجح أحد المسلكين ، ولن يضره أبداً أنه يوماً أخذ الأمر بإجمال ، ولقنه مع ما ارتكبه من الإغفال .

الثالث : ما نراه مثلاً من تأخير العلماء النحاة لما يتعلق بالمعاني ، وتقديم ما يتعلق بالألفاظ في نحونا التراثي لأنه نحو يقوم أكثر ما يقوم على الناحية اللفظية ولا يغفل المعنى ، وأنا بذلك أنعى على من يريد أن يجعل النحو علم المعاني ، وأن هذا هو ذاك ، وهو على ما ترى مفيت لفن قد ضمن هذا الركن وأتى عليه وهو علم المعاني ، فلم نصارع بين هذه الأنماط

(١) انظر مثلاً : المغني في النحو لابن فلاح ١ / ٦٤ .
(٢) انظر : المفصل في صنعة الإعراب / ٣٣ .

المعرفية ؟ ولم نزاحم بينها ؟ وكان الأولى أن نكامل بينها ولا نفاضل ، وقد كان أصحابنا على هذا المنوال منذ القديم ، ألا ترى إلى ابن هشام حين جعل يعدد أدلة معرفة الاسم ويقول : هي أل والتنوين والاسناد ، فقدم العلامات الملفوظة (أل) و (التنوين) وأخر العلامة المعنوية (الاسناد) ، لماذا ؟! لأن المعنى أبداً تحت اللفظ ، والمعنى خفي واللفظ ظاهر ، والمعنى بعيد واللفظ قريب ، فبدأوا بالقريب الظاهر وهو في غاية النفع ، وهذا عين الحقيقة الاجتماعية في الممارسات الحياتية ، نبدأ بالأقرب والأسهل والأمكن ... ولو كان الذي أخرناه أنفس وأهم ، لكن طبائع الأشياء تأبى إلا أن تكون الانطلاق من اليسير إلى الصعب ، ومن البسيط إلى المركب ، ولهذا رحم الله شيخنا ابن هشام إذ قال في عقب ذلك كله : والاسناد إليه وهو أنفع العلامات ، ولم يصرح بهذا النفع ، بل بهذا التفضيل فيه إلا من باب الاحتياط اللغوي البلاغي ، كأنه استشعر أنه بتأخير هذه العلامة أهدر أنها أصلحهن إطلاقا لعمومها وشمولها أكثر الأسماء ، ولكنه يعلم أن ذهن المتعلم علِقٌ بالظاهر ، لصِقُ بالواضح من نحو (أل) والتنوين لا بمثل هذا الاسناد الذي هو خفي دفين ، ولا يكاد يبين ، فبدأ بما هو أقرب ، وأخر ما هو أخفى ، ثم استدرك وكأنه يقول هذا الذي أخرته هو الأنفع ، فيكون بذلك حقق المحاسن وجمع المغانم ، لم يهمل الظاهر الواضح من التقديم ، ولم ينس المتأخر الأهم من الإشادة والإعلاء والتفخيم ، فتأمل .

وأخيراً ، تعقَّل معي كيف أن سيبويه حين أراد أن يعرف بالاسم للناس فيما بعد في فترة مبكرة من حياة النحو قال : الاسم رجل وفرس وحائط[١] وتخلى من كل حد ، وتجنب كل رسم ، وجانب ما من شأنه أن يعقد الأمر ،

(١) الكتاب ١٢/١

ويعسّر الفكرة ، فربط هذا الأمر الذي يريد أن يعلمه المتعلم ، ويفقه به الدارس فلم يجد أنسب من التمثيل كشفاً له وإيضاحا لحقيقته ، وهو عمل في غاية اليسر والخلو من التعقيد ، أحال إلى ما يعرفه الناس في حياتهم (رجل وفرس وحائط) المالك والمملوك ، العاقل وغير العاقل ، الحي والجماد الفاعل والمفعول ... كلها يمكن أن تفهم من مجرد قوله (رجل وفرس وحائط) ، ولولا أن سيبويه وهو الرجل الذي مرّ بأزمة الوقوع في اللحن أمام الناس كان يدرك فضيلة هذا المسلك في التعليم لما عمد إليه وكأنه يقول : أنا إنما تصورت حقيقة الاسم من رجل وفرس وحائط ، فكما عرفت أنا فاعرف أنت ، وأصبح أبو بشر بعد ذلك هو من هو ، فليس بغريب أن يكون في التعليم من طريق رجل وفرس وحائط وما شاكلهما ما يمكن أن يخرج لنا سيبويهين آخرين ، ولعلك تقول لي : ما علاقة كل ذلك بما أنت بصدده من حقائق المجتمع وتركيباته وأثرها في النحو ، فأقول : الذي كنت أذكره إنما هو أثر ضغط العقل الجمعي ، والفكر المجتمعي التراكمي الذي انتهى فيه أهله جميعهم إلى أن الأيسر مقدم وأن المثال قد يغني ، وأن الأمر الظاهر متعين قبل الأمر الخفي وهكذا دواليك ، ولهذا حين أراد الله عز وجل أن يشوق هذه الأمة إلى الجنة ويرغبهم في نعيمها ، ويدفع بقلوبهم نحوها دفعاً ، لم يكن ذلك من طريق صورة لها خيالية ، ولا وصف مُغرٍ موغل في الإغراب والإعجاب لا قبل لهم بتصوره أصلاً ، بله العمل من أجله والمسارعة في طُلبته مع أنه جاء في الحديث القدسي : (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر) فانظر إلى هذه المعادلة الصعبة جداً ، جنة ليس فيها شيء مما هو في أيدي الناس ولا في أذهانهم ، ومع ذلك شوقنا إليها ربنا بقوله : (وأصحاب

اليمين ما أصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) فـ" أُخبروا عن نعيم الجنة وأصنافه بما هو معهود في تنعماتهم في الدنيا ، وبيَّن من مأكولات الجنة ومشروباتها ما هو معلوم عندهم كالماء واللبن ، والخبر والعسل والنخيل ، والأعناب وسائر ما هو عندهم مألوف دون الجوز واللوز ، والتفاح والكمثرى ، وغير ذلك من فواكه الأرياف وبلاد العجم "[١]قلت : فإذا كان هذا في شأن أعظم مطلوب ، وأفره مرغوب ، وكان هذا طريق إيصال عقول الناس إليه أفلا يكون هذا سبيل علماء العربية إلى ما هو دون ذلك ؟!! من جهة الإبانة عنه بما قرب ، والإحالة إليه بما دنا ، والاعتبار في حاله بالمشاهدة ، والاتثاق بالمعاينة ، وأنه قطعاً أنفع والحالة هذه من الجنس القريب ، والجنس البعيد ، والفصل ، والصفة والمادة ... كما هي شرائط المناطقة في حدودهم ، يقول الشاطبي : " وعلى هذا النحو مرّ السلف الصالح في بث الشريعة للموالف والمخالف ، ومن نظر في استدلالهم على إثبات الأحكام التكليفية علم أنهم قصدوا أيسر الطرق ، وأقربها إلى عيون الطالبين ، لكن من غير ترتيب متكلف ولا نظم مؤلف "[٢]وحتى دلائل التوحيد الذي هو العلم حق العلم ، والفقه الأكبر ، استدل على إثباته للقوم بما " يعرفون من سماء وأرض ، وجبال وسحاب ونبات "[٣]فلا تعجب أن يكون اعتماد حقائق المجتمع من أنجح مسالك التعليم ، وأقصر سبل الإقناع ، وعليه سار الجلة من المتقدمين والمتأخرين ، فنفع الله بعلومهم ، وآتت أكلها كل حين ولا تزال والحمد لله ، واسمع إلى هذا

(١) الموافقات ٢/٦٦
(٢) السابق ١/٤٤
(٣) السابق ٢/٦٥

النص الرائع يحدد لك أهمية الأخذ بما قرب ، وإن كان لا ينكر على من اجتهد إلا من جهة كونه أبعد أو أشكل ، يقول الزجاجي : " قالوا الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ، ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إنَّ ولكنَّ ، وما أشبه ذلك "[1]ولإن قيل : إنه منازع في حديثه ، لا سيما قوله : أن إنَّ ولكنَّ تدلان على معنى ، وكأنه يريد أن لهما ذلك في نفسيهما لكن الشاهد من النص أن لكل قوم أوضاعا ، ولكل قصد ما يصلح له في الإبلاغ عنه والإبانة به ، ويبقى الاجتهاد من المرء والتوفيق من الله ، والحمد لله .

٥- ومن ألطف وأنفع ثمار تغيي هذا المسلك في التعلم والتعليم إقناع الشادي ، وهداية المرتاب بحقائق النحو وأصول النظر فيه ، وأنها إنما انبعثت من مشكاة منظومة أخلاق الأمة ، وقيم المجتمع الذي نضجت هذه المسالك فيه عملياً ، وبولغ في إنضاجها وإحكام أمرها حتى تحولت إلى معان عزيزة تتحكم في كثير من الرؤى العلمية ، والمنطلقات الفكرية ، وهذا الشأن نفسه يحتاج إلى بحث ، وسأنظره لك بـ(حاتم) في تراثنا اللغوي ، علَم على رجل من طيء ، معروف أمره ، ومشتهر شأنه فتح كل ما انغلق على الناس من أبواب الكرم ، وحلّ ما امتنع أن يطأه أولو الشيم ، طارت الركبان بذكره ، وتناقل الناس سيرته ... وبالغوا في نعته بهذه الصفة

(١) الإيضاح في علل النحو/٤٨

المحمودة ، وضغطوا على هذا المعنى بكثرة ترديده والتمثل به والتغني عليه حتى تحول فجأة ذلك العلم المشهور ، والذات عينها التي كانت لمعين إلى معنى طيار ، وحدث سيار ، وهيولى سابحة في فضاء الفكر ، وحتى جاز من بعد أن يقول قائلهم : (مررت برجل حاتم) ! وهذا وايم الله شأن بديع وعمل رفيع ، كيف تصفون ذاتاً وهو قولكم بـ(رجل) بذات أخرى وهو قولكم (حاتم) أو ليس من شرط النعت عندكم أن يدل على معنى وذات ، وهذا الأمر لا يتحقق بالجامد وأن من مقرراتكم " وانعت بمشتق كصعب وذرب "[١] ، فلم أجزتم هاهنا النعت بهذا الجامد ؟! فخالفتم النظرية ، وطاوعتم السجية ؟! .

إنك إن تبحث لن تراهم يجيبونك إلا عن لسان واحدة يقولون : قد تحول هذا العلم إلى معنى ، وهذه الذات إلى فكرة !! فأصبح مدلوله الكرم لا غير ، وتنوسي تعلقه بالذات وهنا يحصل لك من العجب !! ويظهر لك من بليغ الأدب ما يعجز عن حِمل معانيه يراع ولكنني أستعين الله فأقول : قد ثقفنا أن النعت تابع يلزم متبوعه في صنوف المطابقة الممكنة تعريفاً أو تنكيراً ، تأنيثاً أو تذكيرا ، إفراداً أو تثنية أو جمعا ، رفعاً أو نصباً أو جرا، وهنا تحصل المفارقة الكبرى ، وتنعقد الإشكالية العظمى وهي أن (حاتم) علم معرفة ، بل هو أعرف المعارف !!! عند طائفة من النظار [٢] ، و(رجل) المنعوت نكرة ، فأنى لكم وصف نكرة بمعرفة ؟! وأنى لكم وصف ذات بذات ؟! أليس في هذا هدم لأصول الباب وقواعد الفن الموجبة للمطابقة واشتراط المعنى في النعت ؟! قيل : بل هذا ومثله هو الذي يشيد صرح

---

(١) ألفية ابن مالك ، صدر باب النعت .

(٢) كأبي حيّان الأندلسي ، انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٩١٠ .

النحو ، ويعلي قواعده حتى تجاوز الجوزاء ، وطاول عنان السماء ، وشرحه : أن (حاتم) حين بالغت العرب في نعته وداموا على إلصاق صفة الكرم به واستطال الزمان بذلك حتى غدا عرفاً لا يدفع ، وشأناً لا يستراب استحال بكثرة الطرق والبعث إلى معنى ، وتحول إلى حكم وهو أشبه ما يكون بقانون التسامي عند الكيميائيين ، أي تحول الجامد إلى غاز دون المرور بحالة السيلان ، فصح أن يوصف به بعد كل كريم !! وهذا لعمري مبدأ اجتماعي صرف يشمل العربية وغيرها من العلوم كما رأيت ، وقد فطن له إمام كبير وصمصامة نحرير هو أبو الفتح ، جاء في خصائصه وهو يرمق هذا السلوك اللغوي الخطير ، ويلمحه في شواهد عديدة قال " باب في التراجع عند التناهي ، هذا معنى مطروق في غير صناعة الإعراب كما أنه مطروق فيها ، وإذا تشاهدت حالاهما كان أقوى لها ، وأذهب في الأنس بها، ومن ذلك قولهم : إن الإنسان إذا تناهى في الضحك بكى ، وإذا تناهى في الغم ضحك ، وإذا تناهى في العظة أهمل ، وإذا تناهت المودة استحالت عداوة ، وقد قال : وكل شيء بلغ الحد انتهى "[1] ، وأنا أناشدك الله إلا عقلت معي قوله : (إن هذا الأمر معلوم مشهود في غير صناعة اللغة) فإنك تراه لا يريد إلا اشتهاره في أعراف المجتمع وأحوال الناس ، ألا ترى كيف نظر له بالبكاء والضحك ... الخ ، وهو ما أريد بعثه في هذا البحث ، ولتتيقن من ذلك انظر إلى ما مثّل به من هذه البابة وليس من مسائل اللغة ، تجده : البكاء والضحك ، الغفلة والعظة ، العداوة والمودة ، وكلها معان اجتماعية مؤثرة تأثيراً أولياً في مجاري حياة الناس وإنني لأرى أن هذا عينه الذي حصل في (حاتم) فهو مثل ما حصل للباكي من الضحك ،

(١) ٣/٢٤٤ .

والضاحك من البكاء ، إذ تحول لكثرة ما هجم عليه هذا العارض واستبد به هذا الوضع حتى انقلب إلى حال معاكسة ، وريح معاندة للأولى ، والأمر ذاته في حاتم ، بالغوا في وصف المعين المعروف ، وزادت المبالغة ، وتطاولت أمادا حتى انقلب بفعل إلحاحهم إلى الضد تماماً ، فتحول حاتم من الذات إلى المعنى الوصف (كريم) ، وتحول حاتم من المعرفة إلى النكرة ثم جاز لهم بعد ذلك وصف النكرة به حتى كأنه قيل (مررت برجل كريم) ، فتأمل بالله كيف وقعت هذه الحال الشريفة ، والنظرة اللطيفة في هذه المسألة ، وكيف ولجنا إلى عوالم من التفكير المرهف الذي يعلل أمراً ربما لولا هذا السياق الاجتماعي وسورته لما نفذنا إلى حقائقه وأسراره ولما انبسط إلينا بخفاياه ومكنوناته ، وأبو الفتح كان يشير إلى هذا صراحة ، ويلمح إليه مباشرة ، ألا ترى إلى قوله : إن الفكرة إذا وجدت في غير ما فن ، وعلى غير ما حال كان ذلك أدعي إلى قبولها واعتقاد صحة أثرها فقال نصاً : " وإذا تشاهدت حالاهما كان أقوى لها وأذهب في الأنس بها "[١] ، نعم صَدَق ووثَّق ، وعبّق وعتّق ، وأنت ترى ما نحن فيه فليس إلى محاولة إصابة ضرب من هذه المشاهدات بين المجتمع ولسانه ، وبين الإنسان وترجمانه ، وأنا لا أزال مع تطاول الأمد ، واستمرار الحال أزداد يقيناً في أن تعليم النحو إنما ضعف عندنا لأننا لا نقيس ما نتعلمه إلى ما نعيشه ، ولا ما نبريه منه إلى ما نريشه من أمور معاشنا ، وضروب حياتنا ، وقبل الختام لهذه الفقرة سأتلو هذه الفكرة لتكون لغيرها كالعبرة وذلك حين نعلم أبناءنا باب (ظن وأخواتها) فنقول لهم ما يقوله الأئمة من أن لأفعال هذا الباب ثلاثةَ أحوال :

---

(١) السابق ٣/٢٤٤ .

(الإعمال والإلغاء والتعليق)[١] ، ثم نبين لهم تعريف كل واحد من هذه الثلاثة ، ونفرق بينهما ، وهي كلها أمور مطلوبة ، ومسائل مهمة ، لكن لن تتحول إلى عافية في بدن عقل المتلقي حتى تقنعه أن هذا الذي ندرسه هو ما يعيشه في حياته ويمارسه في يومه وليله فلا يكفي في الإلغاء أن تقول له إبطال العمل لفظاً ومعنى بسبب توسط العامل أو تأخره [٢] ، لأنها والحالة هذه نظرية لابد لا بد أن تشفعها بتطبيق وفكرةٌ لابد أن تشايعها حجة ، وما أحسن الاحتجاج أن يكون ذلك من باب حقائق الحياة ، ومدرسة المجتمع ، فأقول في بيانه : الفعل بالنسبة لمعمولاته كالأب بالنسبة لأولاده ولا تتجهم علي ولا تظنن أن هذا الفهم من عندي بل هو مصرح به عند الأئمة ، وقد مضى بنا نسبته إلى الرضي رحمه الله [٣] ، وإذا كان ذلك كذلك قل لابنك وتلميذك كيف هي حالك إذا كنت تحت نظر أبيك وبين يدي مربيك ، هل يقع منك الخطأ بالخطأ ؟!! فكيف يقع بالتربص والقصد ؟! أعني أن طيش الغلام وعبث الوليد بحضرة كبيره غير موجود إلا لماما في حين أن ذلك الأب والقيم لو غاب أو حال بينه وبين أبنائه حائل فلم يعودوا يرونه أو لم يعد هو يراهم وجدتهم يمارسون أموراً كانوا لا يجرؤون على مجرد الحديث فيها ، ويتنابزون ألقاباً لو حضر أبوهم لما كانوا يعرفون معناها !! ... ثم انتقِلْ إلى جملة مكوناتها كالتالي : (ظننت زيداً قائماً) الفعل هاهنا مشرف على أسرته محيط بمتبوعيه ، واقف على رأسهم ، فترى أثره لذلك حاصلاً في كل من بعده ، فـ(التاء) فاعل في موضع رفع بالفعل ، و (زيداً) مفعول به

(١) انظر أوضح المسالك ١ / ٣٨٧ .
(٢) انظر : السابق ١ / ٣٨٨ .
(٣) انظر : شرح الشافية ٣ / ٨٨ .

أول له ، و (قائماً) مفعول به ثانياً منصوب به ... ، كلهم مؤتمر بأمر ذلك الفعل ، منساق لإرادته اللغوية ، وخاضع لتأثيره الكلامي ، ثم انتقل عن هذه الصورة إلى صورة غياب الأب بحيث لا يرى من تحت يده ولا هم يرونه واجعلها في الجملة السابقة فقل (زيد قائم ظننت) أو (زيد ظننت قائم) وذلك بتأخير الفعل أو توسيطه عن الموضع الذي كان يرى فيه ما يعول ، ألا ترى أن ذلك مكنهم من ترك ما كانوا عليه من النصب إلى ما هم عليه الآن من الرفع ؟! ولكنه ميول إلى الرفع غير متعين ، لماذا ؟! لأنه يجوز في لساننا أن نقول (زيداً قائماً ظننت) فيبقى التأثير حتى مع نزول الفعل عن الشرف الذي يراقب منه ، فلم بقيت الكلمتان على النصب ؟! الجواب لهذا : أن للأب هيبة وسطوة تجعل بعض صور الجملة باقية على النصب كما هو في حياتنا إذا غاب القيم ترى القسمين ، ترى أسرة مستقيمة محافظة ولو لم يكن الأب حاضرا ، وأخرى أقل استقامة بمجرد غياب الأب ، ولهذا سرّ عجيب ، فإن العامل المتوسط يجوز فيه الإعمال والإهمال على السواء لاستواء حالتي الرقابة وتركها ، وأما العامل المؤخر فإهماله أرجح لترجح معنى الغياب [1] ، فأما إذا تأخر الفعل فقيل (زيد قائم ظننت) فكأنه لم ينزل عن موضع المراقبة بل ابتعد عن اسرته ، وغادرهم ذاهبا ، وهنا يقول النحاة : الإهمال في هذه الصورة أولى من الإعمال الذي قيل إنه في صورة توسيط الفعل أكثر أو يساوي ، وهذا حديث شيق ، وتمثيل قريب ، وإحساس الطالب به أقوى من أي إحساس آخر مهما بلغ به حسن شارحه وروعة موضحه ، ثم اختم له الحديث بقولك : العامل قوي إن تقدم ، متوسط القوة إن توسط ، ضعيف القوة إن تأخر ، ثم اعمد إلى ربط ذلك بأن

(١) انظر : أوضح المسالك ١ / ٣٨٨ .

تسأله : إذا ضعف الرقيب ، أو عجز المؤثر فكيف يستقيم له الأمر ، ويستدفع ذلك النقص ؟! ستراه يقول مندفعاً : يستعين بمن يقويه ويعينه ، ويبحث عن من يؤيده ويقويه ، فقل له : هذا عين ما فعل لسانك ، وتعمده بيانك ، ألا ترى إلى الفعل في قوله تعالى : ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾[١] ، كيف أن الفعل تعبرون ضعف عمله في المفعول به (الرؤيا) وليس ذلك إلا بسبب تأخره عنه ولو كان الترتيب على الأصل ، وقيل في غير التنزيل (إن كنتم تعبرون الرؤيا) لما تعين إلا النصب ضربة لازم ، فلما تأخر الفعل ضعف وعجز وكلَّ ، فهُرِعت العربية لتقديم العون ، وأقبلت تعرض المساعدة ، فأدخلت على (الرؤيا) لام جر سماها النحاة بعد ذلك (لام) التقوية [٢] فلله درهم !! لا غرض لها ولا لهم إلا تقوية العامل الضعيف بسبب تأخره فإن قلت : وأين مكمن التقوية في ذلك وكيف نفهمها ، قلت : لولا هذه اللام لصح في الرؤيا أن ترتفع بالابتداء ويكون التركيب (الرؤيا تعبرون) مبتدأ وخبره جملة ، فانظر كيف انفصمت عروة التركيب ، وتغيرت صفاته ، واستحال المعنى فيه إلى وجه غير مراد ، فلما تدخلت اللام انتقلت الرؤيا من النصب والرفع للجر ، ولكنها لم تخرج بذلك من ربقة الفعل إذ كانت الكلمة وهي منصوبة معمولة للفعل ، كما أنها وهي مجرورة هي وما جرها معمولة للفعل أيضاً ، الأول نصب والثاني تعلق ، وكلاهما من صنوف تأثير الفعل والاعتراف بحقه والانصياع لداعيه فتأمل ، إذ هذا سرّ قولهم إنها للتقوية ، فإنه باختصار : يعني أن مدخولها لم يخرج أبداً عن أن يكون معمولاً للفعل ، ويتحصل لك بهذا الربط أيضاً ثمرة جليلة وهي ربط

---

(١) يوسف ٤٣ .

(٢) انظر حديثهم عنها في أوضح المسالك ٢ / ٢٣٨ .

أبواب النحو بعضها ببعض فبينا نحن في باب (ظن) إذ مسألة تعن وتعين وتشرح ما نحن فيه ولكنها في باب حروف الجر ومعانيها فيغدو النحو بذلك نسجاً محكما ودرعا دلاصا ، لا تكاد تجد فيه خللا أو يريبك منه خروق ، ثم قل لي بعد ذلك : ما الذي تحدثنا به سائر حديثنا هذا ؟ أليس الأب والرقابة ، والتأثير والقيادة ، والقدرة والضعف ، والتقوية والإعانة و ... و ... و ... وكلها معان تجعلك ترى النحو في بيتك ، وفي طريقك إلى مسجدك ، وداخل حياة مجتمعك ، وتقوى في حقنا نحن أهل هذه الملة الحنيفية خاصة لأن من آكد أدبياتنا : " وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة ... "[١].

٦- ومما له علقة بهذا السابق وهو من ثمرات هذا التصور ما نعلمه جميعاً من أن مسائل النحو ليست على ضرب واحد من الانصياع ، ولا على جادة يتيمة في الانبياع ، فإن منها المتتابع المتقاود والمشهور المتـــراود ، ومنها ما هو دون ذلك بكثير ، حتى يصل بنا الأمر إلى الشاذ الناد ، والبعيد غير المعتاد ، والبصر بهذا الأمر وتمييزه من أجل ما وَصَّى به متقدمو هذا الفن ، والنحارير فيه ، جاء في المغني لابن هشام وهو دستور في مثل هذا البابة ، وهو يحذر من بعض الجهات التي يدخل بها الخطأ والاعتراض على متعاطي الإعراب قال : " أن يخرِّج على ما لم يثبت في العربية "[٢]، أو " أن يخرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب القوي"[٣]، ومن شواهد هذا الأصل في النحو والتي يستعان فيها على النقـــد والتمييـــز

(١) صحيح مسلم ١٠٠٩ .
(٢) ٦٢٥/٢ .
(٣) ٦٢٥/٢ .

بتفهم وتصور حقائق المجتمع وتركيبة العقل الجمعي وسلوكه في النحو مسألة أقسام المجرور في العربية ، فإنك إن نظرت إليها في مدونات القوم ألفيتها بالنظر والتدقيق ، والعد والتدنيق أربعة مسالك ، ولقد تعامل معها القوم خير تعامل ، وفهموها أجود فهم يعكس لنا من بعد قوةَ أخلاق العرب ، واكتمال شمائلهم من جهة ووفور نحائز النحاة وسلامة طباعهم من أخرى ، وكيف لا يكون وهم الماضون على سنن العرب ، المتحلون بخصالهم ، وهذه أيضاً قيمة تنضاف لدراسة النحو الاجتماعي إن صح التعبير ، يقول ابن جني في ذلك : " ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم – يريد سيبويه – الذي جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده أن يرى فيه نحواً مما رأوا "[1] وتالله لما يَشِعُّ به هذا النص من روعة المعنى ، ومن فكرة التناص على مستوى اللغة والخُلُق والأخلاق بين العرب ومن تقيل أخلاقهم وانتجع مساقطهم لكاف في إثبات حقائق هذا البحث وشواهده .

وأعود لما كنت ابتدأت فأقول : إن ضرورة ملاحظة الفروق بين الظواهر اللغوية ، من حيث قوتها وضعفها ، اطّرادها وتخلّفها ، معين جداً على فهم النحو ، وأن النظر في خلال المجتمع وخصاله ما بين خصالة محمودة مشهورة ، متقاودة مأثورة ، وأخرى مرذولة مهجورة ، متشاردة مقمورة مهم جداً ، متعين قصداً ، فمسألة الجر الآنفة الذكر إذا أنت طبنت إليها ولاطفت أحوالها من خلال هذه النظرة ، بان لك أن القوم عندما

(١) الخصائص ١ / ٣٠٩ .

يتكلمون عن أنماطها في كتبهم يجمعون على جعل ثلاثة منها موضع القياس، ويرتبونها على أساس ، فيبدأون بأشدها قوة وهو الجر بالحرف ، ثم المحمول عليه وهو الجر بالإضافة ، ثم المحمول عليهما وهو الجر بالتبعية ، ويجعلون آية البسملة دليل وقوع الأقسام الثلاثة وذلك قولة تعالى: ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ، وكما رتبت في التنزيل رتبت في النحو ، أو ليس النحو استخراج معقول من منقول [١] فكلمة (اسم) مجرورة بالباء ولفظ الجلالة بالإضافة والرحمن الرحيم بالتبعية ، وكما رتبا شرعا رتبا لغة وصناعة ، وهذا من أحسن التضافر ، ولن أجنح إلى لطائف تقديم الحرف ، وتأخير التبع مع ما فيه من المحاسن التي لا ينقضي لها العجب لحاجتي للمساحة فأكتفي بالتنبيه إلى جعلهم هذه الثلاثة الأقسام هي صور الجر اللغوي المعتبره وأنماطه المشتهرة ، وعليها يجوز القياس ، وإلى مثلها ينتهى في المحاكاة والاقتباس ، ولكن يجب أن يقرن لذلك اتقاءهم نوعاً رابعاً أشاروا إليه في خفاء ، ومشوا إليه على استحياء ، ذلكم هو (الجر على الجوار أو المجاورة) ، وهو في الحقيقة جر غاشم ، وضرب من الكلام غير متلائم ، لا يصح أن يخرّج عليه آي التنزيل ولا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا أن يحتذى به في كتابة أو إبداع ، ومن فعل ذلك عندي أنه عمد إلى سوءة فوصم بها نصاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كما فعل من خرج قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ﴾ في قراءة الجر ، والصحيح أن هذا الجر بالعطف لا على الجوار وقد قال أبو حيان : " ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار ، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس ، على خلاف فيه قد

(١) انظر : الإقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي / ٢٢ .

تقرر في علم العربية "[١] ، وقد ذكر الزمخشري أن الجر على المجاورة في هذه الآية ليس هو الوجه ، وأنه يفيت الحكمة من هذا العطف الذي أريد منه التقليل في استعمال الماء ما أمكن وساعد لأن القدمين مظنة الإسراف فيه فأمر بالاقتصاد حتى كأنه مسح [٢] ، وهو وجه في غاية اللطافة ، ويبقي على الحكم المشهور عندنا في المذهب من أن الآية إنما هي غسل القدم ، ويشهد لذلك قراءة (وأرجلكم) بالنصب عطفاً على (اغسلوا وجوهكم وأيديكم) وليس هذا السوء ولا تلكم الإشكالات فقط حين يحكم بمثل هذا النوع من الجر على آية أو حديث بل لو استعمله المتكلم في كلام من إنشائه لهبط به عن يفاع الإبداع إلى شيء دون ذلك بكثير مع وجوب مراعاة أن يكون ذلك قد تحصل من بعض من يحتج بلسانه وينتهي إلى بيانه فهو لا يقف عندهم الأمر ولا يجوز لغيرهم لعدم الاطراد وقلة ما جاء على مثله فهو مما يحفظ ولا يقاس ، وأيضاً لما سأذكره لك الآن من أن وسبب الامتناع منه والابتعاد عنه أنه في أصل نسخته المجتمعية وصورته الحياتية مسلك بغيض ، وتصور مريض ، يشرحه لك نظيره من بعض صور معيشتهم إذ ليس كلها بمرضي ، ونحن وإن نعتنا العرب بكمال الخلق واستحكام المرة ، وكمال الحكمة ، لسنا نبرئهم من صور من الاختلال ونماذج – وإن قلَّت – من الاعتلال ، ولكنها تبقى اللون الأسود الذي يظهر حسن الأبيض اليقق ، والضد الذي يظهر حسنه الضد ، ذلك متع الله بك أن للعرب عادات مقيتة وخلال جائرة ، تظهر الفينة إثر الفينة ولكنها تبقى في حكم المعيب الغريب أو الأساطير وأحاديث الخرافة ، قال شاعرهم :

---

(١) البحر المحيط ٤ / ١٩٢ .

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٦١١ .

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

قال الميداني : " كانت العرب إذا أوردوا البقر فلم تشرب لكدر الماء ، أو لأنه لا عطش بها ضربوا الثور ليقتحم البقر الماء ، وقال بعضهم : الثور الطحلب ، فإذا كره البقر الماء ضُرب ذلك الثور ونحي عن وجه الماء فيشرب البقر ، يضرب في عقوبة الانسان بذنب غيره "[١] ، قلت : فتأمل هذا الوضع المناهض لعدل العرب ، المناقض لرأفتها وشهامة خلقها ، تجد هاهنا منطقة انكسار وهبوط في الخلق غير معهود ثم تمسك بذلك وانطلق معي إلى مجال أشد حرجا وأكثر عوجا وهو قول الأعرابي : (قد يؤخذ الجار بظلم الجار)[٢]

وذلك في خبر تذكره كتب الأخبار والشاهد فيه البيت الذي أوردته ، فأسس هذا الأعرابي لفكرة ظالمة وعادة غاشمة وهي أخذ الجار وإزهاقه وربما إتلافه لأنك ما قدرت على جاره الذي جاءت الإساءة منه وهو أهل العقوبة ومحلها الحقيقي ، وعلى كل ظل هذا الفكر في الأبيات السابقة رهين الأساطير حبيس الأضابير ومع ذلك تسرب للنحو منه على حين غفلة نمط غريب وشأو مريب حتى مكنهم ذلك من أن يقولوا : هذا جحر ضب خرب ، وحتى قال امرؤ القيس :

كأن ثبيراً في عرانين ودقه كبيرُ أناس في بجادٍ مزملِ[٣]

---

(١) مجمع الأمثال ٣ / ٢٣ .

(٢) انظر البيت وخبره في اللسان مادة حتر .

(٣) البيت من المعلقة المشهورة .

فإنك إن نظرت تريد سبب جر (خرب) في المثل و (مزَمَّلِ) في البيت أعيتك الحيلة ، وانقطعت بك الوسيلة ، فإنه لا جار موجود ، لا ظاهراً ولا مقدراً ، ولم يجدوا بداً بعد أن بارت الحيلة من أن يجعلوه في جملة (كالثور يضرب لما عافت البقر) فقالوا : إنما جر (خرب) لمجاورته (ضب) مع أنه ليس صفة له وإنما صفة لجحره وكان الوجه الرفع متابعة للمنعوت ، وكذا الحال في (مزمل) فإنه نعت لكبير وحقه الرفع ولكنه حين جاور مجروراً وجد الشاعر في ذلك مندوحة لاضطراره لقافية مجرورة توائم سائر قوافي نصِّه فجر (مزمل) لجر النعت مع ارتفاع المنعوت ولم يتورع أن يأخذ الجار بظلم الجار ! ولو خلي من هذا الاضطرار لوسعه غير ذلك فأدرك واعتن فهو موضع نفيس ، وأنفس منه عندي أولئكم الأفذاذ أعني النحاة وأهل الأدب وجن الإنس كما يقول الشافعي [١]، كيف أدركوا هذه السوءة ، وتحاموا تلكم الغدرة ، فحطوا الباب عن إخوته ، ونزلوا به عن مرتبة أصحابه ، وجعلوه برمته سماعاً يحفظ وكلاماً يحنط في متحف اللغة ، لا يحق لأحد أن ينقص منه أو يزيد فيه أو يقيس عليه فكان في عملهم هذا من البر وتصحيح الانكسار وإنعاش العثار مالا خفاء على ذي لب لأنهم نشأوا في أكناف " لا تحاسدوا ولا تناشجوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخوانا ، المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره "[٢] ففطنوا لما في هذا الجر من البغي فتحاموه ، وادرعوا دونه في جلابيب المقيس ، وبرود المضطرد على ألا يأتوا بمثله ، أو يقبلوه قياساً مطّرداً ، وكان من أجل ثمار ذلك الحكم عليه أنه خارج عن حدود النحو المبوب

---

(١) انظر مناقب الشافعي للبيهقي ٢ / ٥٣ .

(٢) صحيح مسلم برقم ٢٥٦٣ .

عقوبة وحداً ، صرامة وجدا ، فكأنه نفي له ، وتغريب لصورته ، وحسم لمادته ، فلم يبق لهذا النوع إلا روايته أسطورة ، وتناقله أحفورة ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

أفلا ترى إلى النحو كيف تخذ من سليم الخلال ، ومتين الشرائع ما يعضد به أبوابه ، ويحذي به طلابه ، ويأنف مما هو دون ذلك ، ويدعه إلى ما هنالك من الثبت المستقيم ، والناهج القويم ، فإذا هو نعم الجليس الصالح، وكل ذلك يحكي تأثره بالمجتمع ، بل أخص منه بأجل وأبهى صور المجتمع المؤسس على تقوى من الله ، ونور تكلؤه مشكاة القرآن ، وتتعاهده براهين الحكمة .

ولما كان الناظرون في النحو إنما يقعون على أشكالهم ، وينحازون إلى أشياعهم ، رأينا كيف انحاز سلفنا إلى مسلك النقاء ، ومنزع الحكمة والصفاء على نحو ما مر ، ورأينا من ساء تقديره ، وبعد في فهم الحقائق تفكيره ، حتى خبط خبط عشواء ، وتورط خطة عمياء ، وليس ذلك إلا لاختلاف حقائق المجتمع ، واندثار معالم الهدى ، وانطماس كثير من الصوى التي كانت تدل على مجامع الأخلاق ، وسليم الأذواق ، نظراً لتعاظم الخلطة ، وكثرة ضغط الثقافات على العقل العربي ، حتى وجدنا لهذا الأمر استجابة لا كثرت ، وشواهد لا زادت ، وهي تُذّكِر ما صدرت به هذه القطعة حين ذكرت ما نعاه ابن هشام على بعض المعربين الذين ما احتاطوا لأنفسهم ولا احتموا من غائلة الشبهة ، وفتنة الشهوة باتخاذ آراء غريبة وتأييد أفكار بعيدة[١] ، إما إرادة الذيوع والشهرة ، أو الرغبة في المخالفة والتفرد ، وإما لجهل

(١) انظر : مغني اللبيب ٢ / ٦٢٦ – ٦٣٧ .

طبع على قلب صاحبه ، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم ، ولهذا فإن تلك المناحي التي غبرت محنطة آماداً طويلة عند نحاتنا القدماء ، خرج علينا اليوم من نفخ فيها الروح ، وبعثها من مرقدها ، فخرجت في صورة لا تخلو من عيب ، وفهم لا يصفو من ريب ، وظهر الذي كان قد أميت فإذا هو من البشاعة بمحل ، وإذا هو غريب الوجه واليد واللسان عن منظومتنا الثقافية الأصيلة ، وإن تلبس بلباس الجدة ، وتدرع بغلائل المعاصرة ، لكن يبقى أنه مسخ في سياق خطير تعدى الحياة الاجتماعية والنواحي المعيشية ليصل إلى النحو الذي طالما استعصم ! ومن ذلك ما توصل إليه أحد الباحثين وهو يعلل مخالفة ارتكبها أبو فراس الفرزدق في بيتيه المشهورين :

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا يلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخها رير[1]

فلا شك أن الوجه الظاهر في (رير) الرفع ، ولكن الفرزدق خفض ، لأن القصيدة من رائية مجرورة ، استسلم فيها أبو فراس لقانون النغم ، ولكن هل أهدر النحو ؟ كلام يطول ، ولكن ما يهمني منه استنتاج هذا الباحث ورغبته في تخريج مخالفة البيت إذ قال : " إن خفض (رير) ههنا يمكن أن يخرج على أنه ضرب من المجاورة ، وهو مبدأ معمول به في اللغة، وله شواهد ، إلا أنه هنا ليس كما عهدناه في (هذا جحر ضب خرب) بل هو جوار رأسي ، في حين أن (ضب خرب) جوار أفقي "[2]!!! ، فتأمل كيف انباعت هذه الفكرة وتخللت كما ينباع الشجاع الأقرع ، حتى تشبثت

(١) الديوان ١ / ٣٦١ وخبرهما مشهور وهو في مقدمة الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٨٩، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ١٦ .

(٢) التوابع أصولها وأحكامها ، دراسة نحوية ، للدكتور فوزي مسعود ٧٢ / ٧٣ .

ببيتي الفرزدق فطرحتهما مسمومين ، وحتى تأثر النحو بالتجريبيات والعلوم التطبيقية ، وحتى غدا النحو شكلاً هندسياً ، أو رسماً بيانياً ، أو معادلة رياضية ، ودخل في النحو ما ليس من النحو ، وخرج من النحو النحو !! ، ويا ليت هذا القائل وقف عند حدود نفخ الروح في المحنطات بل تعدى الأمر فجاء بما لم يسبق إليه مما لا يمكن قبوله وهو القول بالجوار الرأسي ، وهل يمكن يا ترى لو أمكن بوجه ما أن تحصل مجاورة قطرية أو عمودية أو منفرجة أو حادة[١] أترى القول بها يسوغ ؟! ، وهل يا ترى في قصيدة التفعيلة لو حصل شيء من الجوار فأين سيكون موضعه من الكلمة بما يجاورها رأساً أو أفقاً ؟! ، أو ربما يجوز بهما في قصيدة النثر !! لجمعها بين الشعر والنثر في وصف نفسها !

وتأويل كلام الأعلام على مثل هذه الأمور مفضي إلى ضرب من العبثية، وطرح التصون ، ومغادرة التفكير في حدود المتاح ، إلى التفكير فيما لا يباح ، لا يصح انتهاجه ، وليس للشرور إذا هجمت حدّ ، ولا للوافدات إذا استحسنت ردّ ، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يفقهون .

أيها القارئ ، تالله ما كنت يوماً ، ولن أكون بإذن الله ، من معطلة التفكير ، ولا نفاة العقول ، ولكن يجب أن يكون وراء جديدنا حاجة ، وخلف ما نخالف به المعهود الأدلة والمحاجة ، فأما إذا لم تثبت حاجة ، ولم يلح داع ، ولم يُوجِب دليلٌ فما نعمله ليس إلا الاقتلاع ، وطمس الحقائق ، وتغيير منار الفكر الأصيل .

---

(١) انظر : مخالفات الفرزدق ومشكله في مسائل الحذف ، دراسة في التركيب والبنية ، رسالة دكتوراة للباحث جامعة أم القرى ٢ / ٦٧٩ .

وكما يسعى الفارغ للهواء ، يسعى الناقص أبداً للامتلاء ، فانظر في أي الغاديين أنت ، أتملأ عيبتك من المشروع ، والقديم النزوع ، والجديد المفطور من الأصول ، المعزز بالبرهان ، المؤيد بالرجحان ؟ فنعم ، أما مجرد الرغبة في حصول أراء لم تسبق إليها ، ولم تلمح من قبل ، ولم تكن امتداداً لأصل ، ولا يُشهَدُ لها ، لا بسماع ولا بقياس ولا باستحسان حتى ، فتلكم الأحدوثات ، ومجمع الأغلوطات ، فالحذر الحذر ، ودونك ما واجه به العقاد دعاة التجديد ، وجملة من اطلع على الثقافات الأخرى حتى دعاهم اطلاعهم ذلك إلى الدعوة للإفادة من العامية والاعتبار بها ومضاهاتها للفصحى بل إعلائها عليها و ... و ... ، قال : " سيقولون كثيراً : وسأقول أنا كلمة من هذا الكثير ، أما كلمتي أنا ففي خلاف صغير بيني وبين المؤلف لا أعرضه للمناقشة إلا لأن الاتفاق بيننا في غير هذا الموضع عظيم ، وزبدة الخلاف أن المؤلف – ويريد به مخائيل نعيمه – يحسب أن العناية باللفظ فضولاً ، ويرى أن الكاتب أو الشاعر في حل من الخطأ ما دام الغرض الذي يرمي إليه مفهوماً ، ويعنّ له أن التطور يقضي بإطلاق التصرف للأدباء في اشتقاق المفردات وارتجالها ، وقد تكون هذه الآراء صحيحة في نظر فريق من الزملاء الفضلاء ولكنها في نظري تحتاج إلى تنقيح وتعليل ، فرأيي أن الكتابة فن ، والفن لا يكتفى فيه بالإفادة ، ولا يغني فيه مجرد الإفهام ... وأن مجارات التطور فريضة وفضيلة لكن يجب أن نذكر أن اللغة لم تخلق اليوم فنخلق نحن قواعدها ، وأصولها في طريقنا ، وأن التطور في اللغات التي ليس لها ماض وقواعد وأصول ، ومتى وجدت القواعد والأصول فلماذا نهملها أو نخالفها "[١].

سؤال مشروع من رجل منصف وأترك الجواب لعقول العقلاء وفهوم الألباء ، والحمد لله أولاً وآخراً .

---

(١) مقدمة الغربال ٧ / ٩ ، وانظر رسالتي للدكتوراة السابقة الذكر ٢ / ٦٧٩ .

المبحث الرابع : نماذج من أثر السياقات الاجتماعية العامة والخاصة في بعض مباحث الدرس النحوي .

اعلم – أيدك الله بالحق – أن هذا الموطن أنف ، و أن الحديث فيه جاس و لو من طرف ، و لكن إن أنت " أنعمت النظر و لاطفته و تركت الضجر و تحاميته لم تكد تعدم قرب بعض من بعض "[١] ، و قبل أن أسارّك بما أرى لا بد من أن أذكرك بالمقصود بالسياقات الاجتماعية و أثرها بالنحو، إذ أعني بها : جملة الأحوال و الظروف الاجتماعية ، و الملابسات والظواهر الحياتية التي يعيشها المجتمع ، و يعالجها أفراده، و ينمازون بها، مما هو عند التجريد المحض حقائق اجتماعية ثم بيان تأثير تلك الحقائق الاجتماعية في الحقائق اللغوية –التي يعبر بها العربي عنها . على أن يكون في الحسبان اعتقاد مفاده أن هذه الحقائق لاجتماعية نوعان:

– حقائق اجتماعية خاصة ، بمعنى أنها خصائص انماز بها المجتمع العربي عن غيره من المجتمعات.

– وحقائق اجتماعية عامة هي شركة بين كل المجتمعات

و لهذا التقسيم ثمرة سوف أذيقكها فيما بعد إن شاء الله فتأهب.

و قد جمعت إضبارة صالحة من مظاهر تأثير الحقائق الاجتماعية في الدرس النحوي ، وبثثت في أنحاء البحث أكثر مما ادخرت ، وأبديت أكثر مما أضمرت ، وها أنا أختم ببعضها ، وأنتهي إلى أدلة منها تكون عياراً لما سواها ، وقانوناً فيما عداها ، و من ذلك :

---

(١) الخصائص ١٣/١ .

المسألة الأولى : (الحقيقة الاجتماعية في باب الإشارة) .

يقول ابن هشام– رحمة الله – : " الثالث من أنواع المعارف اسم الإشارة... فللمفرد المذكر لفظة واحدة و هي "ذا" و للمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ ، خمسة مبدوءة بالذال و هي : ذِي ، و ذِهِي بالإشباع ، و ذِهِ بالكسر، و ذِهْ بالإسكان ، و ذات ، و هي أغربها..... و خمسة مبدوءة بالتاء، و هي: تِي ، و تِهِي بالإشباع ، و تِهِ بالكسر ، و تِهْ بالإسكان، و تا..."(١)

و الذي استوقفني في هذا النص الفارق الكبير بين عدد أسماء الإشارة المذكرة و المؤنثة ، و لا يضر في ذلك ما نعرفه من خلاف في عدد أسماء الإشارة للمفرد المذكر حيث يوصلها بعضهم الى ثلاثة (٢) بدلاً من واحد ؛ لأن ما لحظته من وجود الفرق في العدة بين إشارة المؤنث و المذكر متحقق حتى مع وجود هذا الخلاف ، ثم إنني جعلت أعمل الفكر ، و أقدحه بالتلطف، و أديم التأمل ، و أساقيه التلهف ، إزاء هذا الموضوع فتصورت أن مُنصرَّف الأمر و مداره و منقلبه و مثواه راجع – حرسك الله من غوائل السآمة – إلى أثر الحقيقة الاجتماعية على الحقيقة اللغوية ، و من ثم النحوية ، ووجه ذلك : ما نعلمه من أن الرجل هو عدَّة القبيلة ، وأقنوم العشيرة ، إذ هو القائد في البأساء ، الباحث عن مساقط السماء، حامي الذمار ، و فارس المضمار ، المخبُّ المرقل ، المُصعِدُ المصوِّب ، مما يستلزم فيه أن يكون دائم الظهور ، كثير البروز ، متكرر الخروج ، لا ينفك يبحث عن صيد ، أو يخرج لفيد ، يغشى مجالس الناس ، ويتكسب لأهله ويعتاش ، فأغنت كثرة ظهوره و تعدد أحوال رؤيته عن كثرة الإشارة إليه

---

(١) شرح قطر الندى /١٢١ .

(٢) انظر مثلا حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٣/١ .

بأشكال و ألفاظ متنوعة ، و اكتفوا بلفظ واحد . وأما الأنثى فدرة مصونة ، و لؤلؤة مكنونة ، يسترها الخباء ، ويدني جلبابه عليها الحياء ، ليست ترى إلا عند الركايا لِمَاما ، أو من فروج الأخبية أحيانا ،أو في ساح الخيم مسرعة ، أو مع الظعن مخبوءة مدلجة ، و العرب تكره في المرأة أن تكون (خراجة ولاجة) ، ويعيبون (البرزة) وهي صفات جامعها كثرة الخروج والتعرض لأنظار الناس ، و يحمدون لها القرار وينعتونها مدحاً بالحياء والحشمة والخفر و على هذه الصفة و غيرها في المرأة اتكأ الفقهاء في تعليلهم جواز التعدد بالنسبة للرجل ، و تحريمه و امتناعه بالنسبة للمرأة ، نبَّه عليه ابن القيم [١] – رحمه الله – و لما كانت المرأة على هذا الحال من الاستار ، فلا ترى إلا كاحتساء الطير ، أو تبدِّي البرق في العارض ، ارتأوا أن تُشْعَرَ كل حالة بلفظ ، و يرمق كل وضع بلحظ يختلف ويتغاير ، وأن تخص تلك الأحوال التي تظهر فيها بما يَميزُ بعضها عن بعض ، و كأن في ذلك تنبيها على شدة تخفيها و كثرة استتارها ، فجعلوا مع قليل الظهور والبروز الإشارات الكثيرة ، و مع كثير الظهور و البروز الإشارات القليلة تنبيهاً و تأكيدا على ذلك السياق الاجتماعي لكل من الذكر و الأنثى ، ومن وجه آخر يلمح فيه إقامة قانون العدل اللغوي ، والتكافؤ البياني ، فيجعل القليل مع الكثير ، والكثير مع القليل ، وما إقامة العدل وتطلب إقامته إلا من أحوال الناس ، بل أفاضل المجتمعات ، ثم اعلم أن هذا السياق الاجتماعي سياق خاصّ ، إذ لا يعرف لأمة من الأمم عنايتها بالأنثى ، و الغيرة عليها،. و المبالغة في كنِّها ما عرف لأمة العرب ، حتى لربما قتلوها خوفاً عليها من بعدُ ، و هذه العناية في الإسلام أظهر و آكد و أجلى .

---

(١) انظر: بدائع الفوائد ٢/٣٣٠.

-أخي المبارك – ما سبق وجه من القول و لو أُخِذَتِ المسألة من جهة أخرى و قيل : إنما كثرت إشارات المؤنث و قلَّت إشارات المذكر ، لأن المذكر أصل و التأنيث فرعه ، و القليل بالنسبة للكثير كالبسيط بالنسبة للمركب في كون الأول أصلا للثاني ، فألحقوا الأصل بالأصل ، أي القليل بالمذكر و الفرع بالفرع أي الكثير بالمؤنث ، لما أبعدت و هو ورب الكعبة ما قصدتُ ، و إياه أردت ، و لست أبحث إلا عنه ؛ لأنه عين ما ذكرنا لأن جعل المذكر أصلا و المؤنث فرعا هو الحقيقة الاجتماعية الأكيدة و هي أيضا قبل ذلك حقيقة شرعية ، أو ليس في كتاب ربنا : ﴿ و ليس الذكر كالأنثى ﴾ ﴿ و للرجال عليهن درجة ﴾ ، و بهذا يكون هذا المسلك في تعليل كثرة إشارات المؤنث و قلة إشارات المذكر تنبيهاً على أثر الحقيقة الاجتماعية في الحقيقة اللغوية . و تأمل كيف اجتمعت الحقائق الثلاث في هذا الوجه ، الحقيقة الشرعية، فالحقيقة الاجتماعية– العرفية – فالحقيقة اللغوية .

وأنا أسألك الله إلا تلبثت عند هذا الموطن و حبست مطايا لبك في ساحة فإنه سيقريك بإذن الله لذة لا تنسى ، و حلاوة لا تمحى.

المسألة الثانية : (الحقيقة الاجتماعية في باب النعت)

وذلك في مسألة النعت بكلمتي "ابن" و "ابنة" إذا وقعتا بين علمين ، وهما نعتان للأول منهما و مضافتان للثاني ، و كان الثاني أبا للأول [١] ، فقد خصَّ النحاة (رحمهم الله) هاتين اللفظين بمزيد أحكام لم يثبتوها

(١) انظر: هذه المسألة بتوسع في : التبصرة و التذكرة للصيميري ٧٢٨/٢ ، و البديع في علم العربية لابن الأثير : أ/مجلد٣٢٥/٢ ، و شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٣-٣٩٥ .

لغيرها من المفردات التي يجوز النعت بها ، و ذلك أنهم أوجبوا في النعت بها على الهيئة السابق أمرين:

الأول : متعلق بهما و هو : حذف الفيهما ، الثاني : متعلق بالمنعوت بهما و هو : حذف تنوينه؛ إذا كان مما ينون أصلا[١] ، و هذان الأمران إنما يحصلان إذا عدهما المعرب نعتين ، فأما لو أعربا خبراً مثلاً كما هو منبَّه عليه عند القوم[٢] لم تحذف الألف ولا التنوين ، و قد استرعى هذا الأمر انتباهي فجعلت أقلب النظر ، و أعارض المعقول على المنقول ، حتى انقدح عندي شيئ سأسمعك إياه فأنا أجده من بارع شأن هذه اللغة و مما لا يكاد ينقضي معه العجب، و أشعر له بذوق منماز ، و نكهة علوية ، و لست أقنع فيه بأن مدار الأمر و غايته إرادة التفريق بين ما هو من قبيل النعت و ماهو من قبيل الخبر ، فيكون حذف التنوين و الألف دالاَ على أن " ابن و ابنه" نعتان ، و اثباتهما دالاً على أنهما خبران ؛ لأننا وجدنا أن الخبر و النعت يشتركان فيما لو كان النعت مرفوعاً ، أي في حالة الرفع ، و هي الحالة التي ربما يُحتاج فيهما إلى التفريق ، فأنت إذا قلت : (هذا محمدُ بن زيدٍ) فإن نونت "محمد" و أثبت الألف في (ابن) فأنت تقصد الخبر ، و إن التزمت الحذف فأنت تقصد النعت ، و هذا كله جيد ، و لكن ما الظن في كلمة (ابن و ابنة) إذا جاءتا منصوبتين أو مجرورتين و هما بين علمين نحو : (رأيت محمدَ بن زيدٍ) و (مررت بصالحِ بنِ بكرٍ) هل سيبقى ثمة مجالٌ للبس بين ما هو نعت و ما هو خبر ؟!

---

(١) احترازا مما منع من الصرف من الأعلام.

(٢) أنظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ٢١٦ ، و اللباب في علل البناء و الاعراب : للعكبري ٤٨٩/٢ .

الجواب: أنه لا لبس و الحالة هذه ، و بقي حذف الألف و التنوين مع هذين المثالين محتاجاً إلى علة أخرى ، وسبب ثان، فإن قيل : إنه كثرة الاستعمال أو الهروب من التقاء الساكنين التنوين و الباء من " ابن و ابنة" قيل : هذا ايضا ضعيف ؛ من قبل أن التعليل بكثرة الاستعمال أو التقاء السكانين لا يخص (ابن و ابنة) حال كونهما نعتين فقط ، بل يشمل كل استعمالات "ابن و ابنة" خبراً كانتا أو مضافاً إليه أو بدلا... ، و مع ذلك لم يوجب النحاة هذا الحذف إلا إذا وقعتا نعتين ، فحصر حذف الألف و التنوين في (ابن و ابنة) مع اعتبارهما نعتين بكثرة الاستعمال أو التقاء الساكنين ، وعدمه في البواقي من الأوجه ، تحكم ظاهر ، لأن التقاء الساكنين ، وكثرة الاستعمال موجودان في (ابن و ابنة) و هما غير نعتين.

و من هنا كان التفتيش عن سبب آخر أمرا ملحاً ، و عملاً صالحاً ، سأحاول أن أجلوه لك، و اضعه بين يديك على ما في هذا الموطن أصلا من الكزازة و الغلط ، لأنني لم أظفر بمن سلكه – فيما أعلم – من قبل فأسير على هداه ، و أتقيَّل خطوه و لكنني أقول : إن من المقررات المعلومة في باب النعت ، والتي يكثر دورانها عند القوم أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد [1] ، فالمركب النعتي (زيدٌ العاقل) من قولنا : (جاء زيدٌ العاقل) كالشيء الواحد ، حكماً و دلالة ، و هذا شأن سائر المركبات النعتية بما فيها النعت بـ (ابن و ابنة) و لكن لمَ خص النعت ب (ابن و ابنة) بمزيد من التصرف لم يكن في غيرها من المركبات النعتية ؟ ولِم لم يسغ لنا حذف تنوين (زيد) من (جاء زيدٌ العاقل)، و ساغ في (جاء زيدُ بنُ علي) .

(١) انظر في ذلك : الكتاب ٤٢١/١ ، و اللباب في علل البناء و الإعراب ٣٣٩/١ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣ ، و مغني اللبيب ٥٧٥/٢ .

أعتقد أن السر يكمن في مطابقة الحقيقة الاجتماعية للحقيقة اللغوية وعدمها و شرحه: أن التابع و المتبوع ، أي النعت و المنعوت إذا كانا كالشيء الواحد في نحو : (مررت بزيدٍ الكريمِ) ، و ذهب بكرٌ المجتهدُ " فإنهما في نحو : (مررت بمحمد بنِ زيدٍ، و جاء بكرُ بنُ عمروٍ) شيء واحد لا كالشيء الواحد فإن (محمد) هو (ابن زيدٍ) و (و ابن زيدٍ) هو (محمد) سواءً بسواء ، بخلاف (مررت بزيدٍ الكريمِ) فقد لا يكون الأمر فيه كذلك إذ إن الكريم " صفة " زيد " قد تكون حقيقة صحيحة عند قوم عرفوا (زيداً) بذلك ، و لكنها عند من لا يعرف (زيداً) ليست كذلك ، بل قد يكون العكس !! والنحاة يجعلون الخبر والنعت من باب الادعاء أحياناً ، ولا حقيقة له ، إذ قد يكون نعت زيد بالكرم مجرد حكم بلا برهان ، وإشارة من غير عنان ، بمعنى أن الحقيقة اللغوية التي تضمنها هذا المثال قد تطابق السياق الاجتماعي و قد لا تطابقه ، فهي متأرجحة بين الحقيقة و الادعاء ، بخلاف " مررت بمحمدِ بنِ زيدٍ " فإن الحقيقة اللغوية هي نفسها الحقيقة الاجتماعية ، ولا محل فيها للادعاء ، ولا ظنة فيها ولا مجال لغير الحقيقة المحضة ، إذا فطبيعة العلاقة بين "زيدٍ الكريمِ" و بين " محمدِ بن زيدٍ " تختلف من حيث السياق الاجتماعي للتركيبين ؛ الأول يحتمل أن تتطابق فيهما الحقيقتان ، و الثاني يتعين . فالنعت و المنعوت في الأول كالشيء الواحد ، و هما في الثاني شيء واحد ، و قد يقال إن نحو : " مررت بحمدِ بنِ زيدٍ " قد يكون حكما ادعائيا لا حقيقيا ، فيكون مثل "محمدٌ الكريمُ" ويكون التفريق ترجيح بلا مرجح ، ودعوى بلا فحوى ، ولكنني أقول : إن ذلك غير ممكن ولا يصح أبداً ، لأن ثمة ما يمنع ذلك التصور و هو الحقيقة الشرعية إذ المرجعية الشرعية عندنا تحرم أن ينتسب الرجل إلى غير أبيه ، و في

مسند الإمام أحمد أكثر من خمسه أحاديث فيها لعن لمن انتسب لغير أبيه و ادعى نسباً غير نسبه [١] ، الأمر الذي ينفي أن يتطرق الوهم لحقيقةِ مثل هذا التركيب ، أعني" محمدِ بنِ زيدٍ " فإنه حقيقة أبدا ، و لما كان الأمر كما بان لك ، و ظهر الفرق بين النعت " بابن و ابنة" و بين غيره من النعوت ، لزم أن يُنَبَّه على هذا الفرق، و يُدَلَّ عليه، فاتفق لهذه اللغة الشريفة أن تكون المركبات النعتية التي ينعت فيها بـ" ابن و ابنة" بين علمين متميزة بإسقاط الألف و زوال التنوين ، تطبيقا للفظ بالمعنى، و الصورة بالواقع، والمقال بالمقام ، فكأن في انتزاع الألف وبينونة التنوين الذي هو علم الانفصال[٢] ، تدليل على صدق الاتصال و كمال الاعتلاق بين النعت والمنعوت بين الولد وأبيه ، فهما على الحقيقتان الاجتماعية واللغوية ، بل حتى الشرعية شيء واحد .

وخلاصة الأمر أنه إذا كان النعت و المنعوت عامةً كالشيء الواحد صناعةً ، أي في الحقيقة اللغوية ، فإنهما في النعت بـ" ابن و ابنة" بين علمين شيء واحد في اللغة و في السياق الاجتماعي . و هذا هو جوهر وصوص اختصاص " ابن و ابنة" دون سائر النعوت و دون " ابن و ابنة " في غير النعت بمزيد أحكام . فتأمل معي – ثبت الله جنانك– كيف تعالج اللغة و أصحابها تلك الدقائق و اللطائف على إدراك أو على غير إدراك ، بمعنى على وعي بما يصنعون ،أو بتفضل من الله الذي اختار هذه اللغة لسانا لكتابه العزيز ، حتى لكأن هذه الدقائقَ التي تمتاز بها اللغة شاراتٌ تنادي بأن الإعجاز ما فتئ يكتنف هذه اللغة، و يصحبها في شتى صورها

(١) انظر : ٥٩٩٩٨/٨ ، و ٦٨٣٥/١١ و ٧٠١٨/٧٠١٧ .
(٢) انظر: شرح قطر الندى /٢٨٤ .

المسموع منها و المرئي ، الأمر الذي أعتقد معه أن البلاغة ليست أدوات وآليات تطبَّقُ على اللغة بقدر ما اللغة نفسها بليغة بالطبع والوضع ، تراعي مقتضيات الأحوال في حركة داخلية ربما لا يشعر بها أكثر أهل اللسان ، وذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء و الله ذو الفضل العظيم .

المسألة الثالثة : (السياق الاجتماعي في باب عطف البيان)

ويلحظ ذلك في أحد شروط عطف البيان ؛ فقد اشترط قوم من النحاة[١] أن يكون البيان أعرف و أوضح من المبيّن ، و أنكر جماعة هذا الشرط [٢]، و قد فهم من أنكر هذا الشرط أن المراد بكون البيان أوضح من المبيَّن : أنه أظهر منه في درجة التعريف إذا كانا معرفتين ، وأخصُ منه إذا كانا نكرتين ، وعلى فهمهم هذا اعتبروا أن كلمة (أوضح من متبوعه) تعني أعرف منه صناعة ، وذهبوا إلى أكثرَ من ذلك بأن ردُّوا على من يرى هذا الشرط بناءً على فهمهم له بأن قالوا : إنه مخالف لما حكاه سيبويه ، ومخالف للقياس . فقد حكى سيبويه قولهم : " يا هذا ذا الجمة " [٣] ووجَّه (ذا الجمة) على أنه عطف بيان على (هذا) ، والإشارة عنده أعرف من ذي أل فكيف بالمضاف إلى (أل) !!، فقالوا : إن من يشترط الأوضحية خالف هذا النقل تمامًا [٤].

---

(١) على رأس هؤلاء الإمام عبد القاهر الجرجاني ، انظر : المقتصد ٩٢٧/٢ ، و الإمام الزمخشري ، و انظر : المفصل /١٥٧ ، و ابن عصفور ، و انظر : شرح الجمل ٢٧٤/١ ، و المقرب ٢٤٨/١ .

(٢)

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٩- ١٩٠.

(٤) شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٣٥٧.

مخالفة القياس فقد قالوا : إن البيان في الجوامد نظير النعت في المشتقات " ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق ، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان "(١).

قلت : وهذا الموطن عزيز في الدرس النحوي ، وقيمته في أمرين ، الأول : إثبات ما نحن بصدده من أهمية اعتبار السياق الاجتماعي في تقرير مسائل النحو ، وتعليل أحكامه.

والثاني : أمر منهجي ، وهو وجوب التوقف والتورع عن التخطئة ، وحمل المخالف على مركب الجهل والغفلة ، دون معرفة كاملة بمراد من نَعُدُّهُ مخالفًا ، فلربما كان تثبُّتُنا من رأي من نراه مخالفًا ، وهو طريقنا إلى رأب صدع الخلاف ، ورتق هوة التباين وقد قيل :

وكم من عائب قولًا صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

وسيظهر لك ذلك باذن الله فيما يأتي ، فقد راجعت كثيرًا عبارات من يُنسب إليهم القول باشتراط أن يكون البيان أعرف وأوضح من المتبوع (المبيَّن) ، وطفقت أتوسمها ، وأفاتشها ، أقلبها على فصوص التدبر ، وأثقفها بالروية ، حتى انفرج لي فج ، وأسلمني إلى نبع ثج ، أغترف لك منه قدرتي ، فأنلني فهمك ــ أيدك الله ــ فقد ثبت عندي أن مقصود من يرى الأوضحية إنما يعني الأوضحية والأعرفية المشاكِلة لمعنى الشهرة والذيوع لا أنها الأعرفية التي يقابلها التنكير ، وهذا أمر يقتله التعجل ، ويذهب به الإنكار لأنه دقيق خفي فأرجو أن تفطن له ، وتوليه مزيد نظر وعناية ، إذ الأعرفية والأوضحية عندهم ــ والله أعلم ــ ليست أعرفيةً

(١) شرح الألفية لابن الناظم / ٥١٧.

صناعيةً نحوية ، بل هي أعرفية اجتماعية ، وعلى هذا يمكن ان نؤسس الحكم التالي : ليس كل معرَّف صناعةً مشهورا ، وحسبك في ذلك أن تعلم أن من المعارف الصناعية ما يسمه النحاة بأنه مبهم ، وبأن فيها إبهاماً ... كالإشارة والموصول[١]. إذا وعيت ذلك فاسمع إلى عبارات من نسب إليه هذا الشرط لتجد صحة ما أقول أو أرجحيته على الأقل ، يقول عبدالقاهر : " ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفًا به " [٢] ، ويقول الزمخشري وهو يتحدث عن قول الشاعر : (أقسم بالله أبو حفص عمر) يقول : " أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فهو كما ترى جارٍ مجرى الترجمة ، حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها " [٣] ، ويقول ابن عصفور : " عطف البيان : جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة ... " [٤] ، فأنت ترى ــ وفقك الله ــ كيف أنهم أقاموا حديثهم على معنى الشهرة التي هي الأعرفية الاجتماعية ولا ريب ، لا أنها الصناعية ، تأمل كلمة عبدالقاهر " إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كونه الآخر معروفًا به " ، أي معروفًا به عند الناس بما فيهم المتكلم وهؤلاء هم المجتمع ، وكذلك قول الزمخشري : " لقيامه بالشهرة دونها " ، ليس فيه مجال لمعنى التعريف النحوي الصناعي لاستوائهما في التعريف الصناعي ، ألا ترى أن كلًا منهما علم ؟ ولا يُعترض بأن الأعلام تتفاوت في درجة التعريف ، فهذا وإن كان صوابًا غير داخل فيما نحن فيه ، فتفاوت الأعلام

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٥١٨ والمرتجل لابن الخشاب / ١٥٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٥ .

(٢) المقتصد ٢ / ٩٢٧.

(٣) المفصل / ١٥٧.

(٤) شرح الجمل ١ / ٢٩٤ .

إنما يقع بين أنواع العلم يعني بين أعلام الأماكن وأعلام الآدميين ثم الحيوان ... ، ثم إن ما استدل به من ينكر على عبدالقاهر ومن تابعه في اشتراط الأعرفية من أنه مخالف لكلام سيبويه يمكن رده تمامًا ، لانفكاك الجهة بينهم وبين عبدالقاهر ، فهو يقصد بالأعرفية الشهرة الاجتماعية ، وهم يقصدون : الأعرفية الصناعية ، وردوا عليه بناءً على هذا الفهم فانفكت الجهة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ، أخرى الذين ردوا على عبدالقاهر بأنه خالف سيبويه في حكايته (يا هذا ذا الجمة) وبأنه أعرب (ذا الجمة) بيانًا، أقول : لا يسلَّم لهم بذلك ؛ من قِبَلِ أن هذا المحكي والإعراب صحيحان حتى عند عبدالقاهر ، إذ ليس مما يتعارض مع اشتراط الأعرفية الاجتماعية التي هي مراد عبدالقاهر ومن معه ، بخلاف ما لو كان يقصد الأعرفية الصناعية كما فهمها المانعون ، ومن ثم فالقول السابق مستقيم صحيح عند من يشترط أعرفية البيان على المبيَّن ، إذا كان المراد بالأعرفية معنى الشهرة والذيوع ، ونحن ندرك أن ذا (أل) أو المضاف إليه ــ وإن كان أقل من الإشارة تعريفًا في الصناعة ــ أشهر في عرف الناس واستعمالاتهم من الإشارة ، ويكفيك أن تعلم أن النحاة يعدون الإشارة في المبهمات ، وفي حين لم يقولوا ذلك عن ذي (أل) أو المضاف إلى ذي (أل) ، فافهمه .

وأما استدلال المنكرين على اشترط الأعرفية بمخالفة القياس ، وذلك القياس هو أن البيان مثل النعت وكما لا يشترط في النعت أن يكون أعرف من المنعوت فكذلك ما حمل عليه وهو البيان . أقول : هذا القياس مردود ومعارض بقياس آخر وهو أن البيان على اسمه ويقصد به توضيح وتبيين الذوات التي يعتريها ما ينفي عنها ذلك الوضوح ، فكان حريًا أن يكون أظهر من متبوعه و أوضح منه لتحصل به زيادة في معنى الإبانة والإيضاح .

وبالجملة فإن اشتراط أعرفية عطف البيان على المبيَّن أمر مقبول ، وقول جيد ، ما دام المراد الأعرفية الاجتماعية التي هي صنو الشهرة ، وهو أحرى الرأيين بالقبول ، ألا ترى أنه يقوي دلالة المصطلح نفسه ، أعني مصطلح البيان ؟ ، كما أنه لا يوقع في أي محاذير نحوية ؛ فلا نخالف به سماعا ، ولا نخرم به قياسا ، فعطف البيان عند من يرى هذا الشرط بهذا التصور لا ينظر إلى درجة التعيين الصناعي (التعريف) فقد يكون البيان عندهم أعرف من المبيَّن صناعة ، وقد يكون مساويًا له ، وقد يكون أقل منه ، لكنه عند المتكلم به أعرف من سابقه شهرةً وذيوعًا فحسب ، وهذا الأمر ، وهذا التصور مما يعكس أثر السياق الاجتماعي في الدرس النحوي ، فتفكر فيه وجاذبه وحاوره ؛ فإنني أحسبه اصلًا متينًا كان الفيصل فيه ، والحكم العدل في نواحيه مظهر من مظاهر المجتمع ، ولون من ألوان واقع الناس فيه ، وهو لون الشهرة والذيوع والسمعة والشيوع .

المسألة الرابعة : (**السياق الاجتماعي في باب اسم الفاعل**) :

من الثابت عند السلف أن تاء التأنيث في أصل وضعها إنما كانت للتفريق بين المذكر والمؤنث ، بل أخص من هذا للتفريق بين الصفات أي المشتقات ، وليس كل المشتقات و إنما كل مشتق دل على ذات مبهمة وحدث ، كاسم الفاعل والمفعول ... ، فهذه التاء يؤتى بها للتفريق بين وصف المؤنث ووصف المذكر ، يقول أبو حيان ــ رحمه الله ــ : " أصل دخولها ــ أي التاء ــ في فصل وصف المؤنث من وصف المذكر " [(١)] ، ومن المعلوم ايضًا أن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي على وزن (فاعل)

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٣٧ .

للمذكر ، وبزيادة التاء في آخره للمؤنث ، فيقال : (فاعلة) ، والتأنيث والتذكير من آكد وأجلى المظاهر الاجتماعية في الدرس النحوي ، ولكنَّ هذا الأمر ليس مناطَ حديثي الآن ، وإنما مناطه ما نجده ونراه وهم يصوغون أوصافًا ، ويطلقونها على المؤنث وهي خلوٌ من علامة التأنيث ، ومن ذلك : حائض ، وطامث ، وطالق ، ومرضع ، – من الرباعي – فيكون تأنيثها ساعتئذٍ تأنيثًا معنويًا فقط ، فهل لهذا التصرف في الصوغ المخالف للقياس دواعيه ومبرراته ؟ .

وبالطبع لن يقال : إن من الدواعي في ذلك أن هذه الأوصاف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث مثل (جريح وصبور) للرجل والمرأة ، ولا يقول بهذا إلا من حرمه الله المتعة بالعقل . كما لا أستحسن أن يقال : إن هذا من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه – وإن كان مذهب قوم – وذلك الموصوف هو كلمة (شيء أو شخص [1]) ، فيكون التقدير في " رأيت حائضًا " أي شيئًا حائضًا !! ولو لم يكن في مثل هذا التقدير إلا فجاجته وسماجة تعاطيه لكان كافيًا في رده .

وربما قيل ايضًا هو على حذف مضاف فيقال في طامث : أي ذات طمث وحائض ذات حيض ، أقول : وهذا أيضًا بعيد مستهجن لأننا وجدناهم يقدرون " ذات " هذه مع المصدر لا مع الوصف فلا يقال : (ذات طامث) و (ذات حائض) فهو في الحقيقة تفسير معنى التركيب لا أن ذلك لفظ التركيب ، ولهذا تراهم في أحد تخريجات النعت بالمصدر وهو عندهم مخالف للأصل لفقدان شرط الاشتقاق ، في نحو : " جائني رجلٌ عدلٌ " يقدرون (ذو)

(١) انظر : حاشية الصبان ٤ / ١٣٨ .

للمذكر، و(ذات) للمؤنث ، فيقولون هو على معنى : جاء رجلٌ ذو عدلٍ [١]"، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية هذا التقدير أعني " ذات طمث " معناه ليس هو معنى " طامث " ولا دلالتُه دلالتَه ، وفي التنزيل جاء قوله تعالي : ﴿ وتضع كل ذات حمل حملها ﴾[٢] ، ولم يقل كل حامل ، مما يدل على فرق ما بينهما ، وهذا الموطن شريف بالغ ، وقد وقف معه ابن القيم في البدائع[٣] ، فقال : وتأمل – رحمك الله تعالى – السر البديع في عدوله سبحانه عن : كل حامل إلى قوله " ذات حمل " ؛ فإن الحامل قد تطلق على المهيئة للحمل ، وعلى من هي في أول حملها ومباديه ، فإذا قيل : " ذات حمل " لم يكن إلا لمن قد ظهر حملها وصلح للوضع ... " وبهذا يظهر أن في إيراد هذه الأوصاف خالية من علامة التأنيث سرًا آخر ، وهو كذلك لعمري ، فقد ذكر الصبان – رحمه الله – أن الصفات المختصة بالمؤنث لا تلحقها التاء لعدم الحاجة إليها [٤] ، إذ اللبس مأمون فلا ينصرف الذهن أبدًا إلى مذكر إذا قيل " حائض " ، حتى مع عدم وجود التاء ، فإذا انتفى الغرض منها كان بالإتيان بها لمجرد التفريق بين المذكر والمؤنث فساد وهذا لعمر الله عين الكمال اللغوي والنضج البياني ، وهو في الوقت نفسه تمسك بأسباب مرتكز اجتماعي لطيف ، هو الاقتصاد وترك السرف ، وهو قوام عيش المجتمعات ، ومصدر قوة الشعوب ، وبه جاء الإسلام حثاً عليه ، وذماً لمن يخالفه ، وها هي العربية تتمثل الترشيد اللغوي في أجمل صوره ، وأبهى حلله ، واعتبار حال من اتصف بالوصف وحقيقته ، في صوغ الكلمة،

---

(١) انظر :شرح ابن عقيل ٢ / ١١٢ ، ومجيب الندا للفاكهي ٢ / ٢١٧ .
(٢) الحج / ٢ .
(٣) ٢ / ٣١٣ .
(٤) حاشيته على الأشموني ٤ / ١٣٦ .

مع مخالفة ذلك للقياس ، كما هو معنا في صوغ اسم الفاعل للمؤنث مما روعي في صوغه خصوصية من اتصف به وهن الإناث ، هو ما أقصده بأثر السياق الاجتماعي ، فقد احتكم الواضع إليه ؛ أي إلى السياق الاجتماعي ، ولم يعبأ بما جرى عليه أصل صياغة الوصف ، فقد عدَّ ظهور المقصود ، و وضوح المراد سبيله في صوغه لاسم الفاعل " طامث " ونحوه . ولمعترض أن يقول : ما ذهبتَ إليه من اعتبار أثر السياق الاجتماعي و أنه هو الذي رجح مخالفة القياس مردود بنحو " مرضعة " فقد جاء في الكتاب العزيز ﴿ يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾ [١] فألحق التاء قياسًا، ولم يُعبأ بالسياق الاجتماعي ، ولم يلُتفت إليه !! قلت : هذا الكلام غير وارد لأن مجيء الوصف " مرضعة" بالتاء مع أنه يخص المؤنث ولا سبيل إلى توهم اللبس بينه وبين المذكر ، لا يعني أن المراد تأنيث الوصف، وإنما المراد التنبيه والتنكيت على لطيفة أخرى ما كانت لتحصل لولا هذه التاء ، ولله در ابن القيم فقد صرح في بدائعه [٢] أن هذه التاء تتضمن فائدة لا تحصل للكلام بدونها ، ولهذا تعين الإتيان بها ، أنصت إليه وهو يقول : " المراد بالمرضعة فاعلة الرضاع : فالمراد الفعل لا مجرد الوصف ، ولو أُرِيدَ الوصف المجرد بكونها من أهل الرضاع لقيل : مرضع ، كحائض وطامث ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم " ولا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار " فإن المراد به الموصوفة بكونها من أهل الحيض لا من يجري دمها ... فأدخلت التاء هاهنا إيذانًا بأن المراد : مَنْ تفعل الرضاع ، فإنها تذهل عمَّا

(١) الحج / ٢ .
(٢) حاشيته على الأشموني ٤ / ١٣٦ .

ترضعه لشدة هول زلزلة الساعة ، وأكَّد هذا المعنى بقوله : ﴿ عمَّا أرضعت﴾ فعُلم أن المراد المرضعة التي ترضع بالفعل ، لا بالقوة والتهيؤ ".

إذن فإدخال التاء على " مرضع أو حائض أو طامث " وارد ، لكنه لا يقصد منه تأنيث الوصف ؛ لأنه مؤنث بالنظر إلى سياقه الاجتماعي ، فهل تكون الحائض إلا أنثى ؟!! وإنما المقصود منه تحلية ذات الوصف بمعنى زائد ، هو بيان حدوث الحدث الذي تضمنه ذلك الوصف . وهذا مصرح به عند القوم[١] ، فهذه الأوصاف تطلق ويراد منها كل أنثى ، وذلك إذا خلت من التاء ، وتطلق ويراد منها الأنثى التي تعالج حدثًا ما ، فإن كانت ترضع أو تحيض ساعة اطلاق الاسم عليها قيل حائضة ومرضعة وهذا شأن مطرد متقاود تنبيهًا على الفرق بين الحالتين وهو كذلك سياق اجتماعي مشاهد ، فتقبله واعجب له ، وأقبل على الله حامداً أن جعلني وإياك من ورثة هذا اللسان المعجز .

وبالجملة فالسياق الاجتماعي والاعتداد به في هذه المسائل وغيرها من مسائل النحو ظاهر واضح ، قد يساعد في إثبات حكم أو رأي كما رأينا في عطف البيان ، وقد يعلل تصرفًا أو عملًا نحويًا ما ، كما رأينا في باب النعت ، وقد يؤكد حقيقة لغوية كما رأينا في الإشارة واسم الفاعل ، وهكذا دواليك .

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٤ / ١٣٦ ، وبدائع الفوائد ٢ / ٣١٣ .

الخاتمة وتوصيات البحث :

وبعد أن بلغ بي السعي منتهاه آمل أن أكون في هذا البحث قد جلوت مسألة تأثير السياقات الاجتماعية ودورها البارز في كثير من المقررات النحوية ، سواءً كان ذلك من وجهة تعليلها ، أو تأكيدها ، أو من وجهة تقوية رأي ما في مسألة ما ، كما أنها تفيد في إظهار حكمة الواضع ، ونفي أن تكون اللغة ارتجالية عشوائية ، إلى جانب إعطاء الدارس القدرة على تذوق اللغة وفهمها ، وتعين المبلغ والمعلم على حسن الأداء ، وتمكين الناظر من الفن وأسراره .... .

وإذا كان أهل الأدب قد درجوا على أن يقولوا إن الشعر يمثل عصره ، فهو مرآته التي تنعكس من خلالها أحداثُه وخصائصه وأحواله إلى آخر ذلك، فأنا أقول أيضًا إن دراسة النحو قاعدة وتركيبًا وعلة وطريقةَ تفكيرٍ في ضوء التأثيرات الاجتماعية والحياتية كفيل بأن يظهر لنا ولو شيئاً من خصائص ذلك المجتمع الذي انبثق فيه فجر هذا العلم ، وأن نقف على خصائص دقيقة عن أحوال هذا العلم وظروفه ، وهذا أيها القارئ يقودني إلى أن أذكرك بما كنت حبَّرت لك من قبل من أن هذه السياقات الاجتماعية التي وقفنا على بعضها ، وأن منها ما هو عام ، ومنها ما هو خاص تمتاز به البيئة العربية التي ولد هذا العلم من رحمها فلو أعملنا العقول وكدحنا الأفكار وجهدنا حق الجهد في استكناه تلك العلاقة بين السياقات الاجتماعية ومسائل النحو فقد نصل إلى تركيبة من خصائص تجعلنا نرد وبقوة على من يريد أن يدرس نحو العرب بغير فكر العرب من ناحية ، وأن ننفي شبهة أن يكون النحو العربي وليدًا للنحو الإغريقي وأنه منتزع منه جملة وتفصيلًا .

كما ظهر لنا من خلال هذا البحث ، أن السياقات الثلاثة : الشـرعي ، والاجتماعي ، واللغوي ، قد تجتمع في بيان علة استخدامٍ ما ، أو تقويته كما رأينا ذلك في باب الإشارة وباب النعت . وقد آثرت كلمة سياق على كلمـة حقيقة حتى لا ينصرف الذهن إلى أني أريد الحقيقـة اللغويـة والشـرعية والعرفية كما يعرفها أصحاب الحدود ، و إنمـا أقصـد المنحـى الشـرعي واللغوي والاجتماعي بصورة عامة جدًا . و عليه فإن تلك المـواطن التـي تجتمع فيها هذه السياقات من أحرى المواطن بالنظر و التأمل فهي الأقـرب للقبول من كل وجه والأشد قيمة في بيان أسبقية وأصالة النحو العربي .

و أخيرا : فإنني أقترح أن تكون السياقات الاجتماعية إحـدى مسـالك التعليل ، و ركائز العمل في البحث عن حكمة الواضع و أسرار استعماله ، و في بيان مزايا التقعيد النحوي ، و متانة الدرس اللغوي بعامـة ، علـى أن تكون السياقات الاجتماعية من باب العلل المجوّزة لا العلل الموجبَة ، فكـل حكم أثبته أو حكمة رجحتها استنادا الى السياق الاجتماعي و أثرة ، فلـيس ذلك أمرا واجباً ، و لا قولا قطعيا ، بل هو رأي من آراء ، و دلـوٌ ضـمن دلاء، له نصيب من الوجاهة ، و لا يمنع غيره أن يشركه ، بل ربما يزيحه بالكلية ، و هذا هو منطق أبي عبد الرحمن الخليـل فـي تحديـد العلـل و فلسفتها، فقد نقل عنه قوله – و قد سئل عن العلل التي جاء بها في النحـو – " أن العرب نطقت على سجيتها و طباعها ، و عرفت مواقع كلامها ، و قام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، و اعتللت أنا بما عندي أنـه علة لما عللته منه ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليـق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[١] وختاما فهذا حاصل حديثي عـن السـياق

(١) انظر : الإيضاح في علل النحو / ٦٦ .

الاجتماعي والنحو استوص به خيرا، لا تكهره ولا تنهره فإنك " إن طبنت له ورفقت به أولاك جانبه ، وأمطاك كاهله وغاربه، وإن خبطته وتورطته كدك مهله ، وأوعرت بك سبله ، فرفقا وتأملا "[1] على أن هذا البحث قطعة من عقلي لم أوفها حقها من النضج ،ولم أبلغها ما ترجوه من النجح ، وهذا شأن العمل إذا استعجل عليه ، وأنا بين الإشفاق من الخطأ ، والخوف من التزيد ، أقر بضعفي ، وأعترف بتقصيري ، ولربما كانت الفكرة شريفة ، والغاية محمودة ، ولكن اللفظ ظلوم والعبارة فتانة والبأو متضعضع والزمن متخوف ،فإذا ماعثرتم بزلة أو وقعتم على سهو فالغفر الغفر والستر الستر فما أردت إلا الخير وما قصدت إلا النفع ، وكم من راج أمراً صالحاً لم يدركه، وقاصدٍ مراداً حقيقاً لم يصبه ، ويبق العذر أنني حاولت والأول يقول:

ومبلغ نفس عذرها مثل منجح

وقد طال بي الحديث ، إذ الكلام إذا وجد مسرحاً لم يقف ، والخاطر إن أصاب سحاً لم يكف ، والله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) الخصائص ١ / ١٠٩ .

ثبت المصادر والمراجع

١- أبجد العلوم ، صديق بن حسن القنوجي ، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .
٢- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، الأردن ١٤٠٥هـ .
٣- الأشباه والنظائر ، السيوطي ، تحقيق : عبدالإله نبهان وآخرون ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٤- الاعتصام ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق د. هشام بن إسماعيل الصيني ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ .
٥- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني ، شرحه وكتب هوامشه : عبد . أ/علي مهنا .
٦- مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي ، دار الثقافة ١٩٧٨م .
٧- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، محمد بن غازي المكناسي ، دراسة وتحقيق : حسن عبدالمنعم بركات، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض ، ١٤٢٠ هـ .
٨- التخمير ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي .
٩- أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، تحقيق د. محمد البنا ، دار الاعتصام ١٤٠٥هـ .
١٠- الخصائص ، أبو الفتح ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٨هـ .
١١- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، شرح وتحقيق : السيد أحمد صقر ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
١٢- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
١٣- الفواكه الجنية على متممة الجرومية ، الفاكهي ، تحقيق : د. عماد علوان العبادي ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ .
١٤- الفاضل ، المبرد ، تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العصرية .

١٥- ألفية ابن مالك ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ١٤٢٣هـ .
١٦- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٧- الموافقات في أصول الشريعة ، أبو إسحاق الشاطبي ، شرح وتعليق : الشيخ عبدالله دراز ، المكتبة الوفيقية ، القاهرة ، مصر .
١٨- الموطأ ، الإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .
١٩- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، د. محمد صدقي البرنو ، مؤسسة الرسالة .
٢٠- دراسات في علم اللغة ، د. صلاح الدين حسنين ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ١٤٠٥هـ .
٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، ومعه عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ١٤٢٠هـ .
٢٢- ترتيب العلوم ، محمد بن أبي بكر المرعشي ، الشهير بساجقلي زاده ، دراسة وتحقيق : محمد إسماعيل السيد ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
٢٣- جامع العلوم والحكم ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة١٤١٩هـ .
٢٤- دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
٢٥- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .
٢٦- صحيح البخاري ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض .
٢٧- عيار الشعر ، ابن طباطبا العلوي ، تحقيق : عبدالعزيز بن ناصر المانع ، دار العلوم ، الرياض ١٤٠٥هـ .
٢٨- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .
٢٩- مسند الإمام أحمد ، شرحه وصنع فهارسه : الشيخ أحمد شاكر .
٣٠- مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر .

٣١- المقصد في شرح الإيضاح ، عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، منشور وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .
٣٢- معجم الأدباء ، ياقوت الحمودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الإمام السيوطي ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
٣٤- المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .
٣٥- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
٣٦- المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز ، تحقيق د. شريف النجار ، دار عمان ، الأردن .
٣٧- شرح الشافية ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ .
٣٨- سبب وضع علم العربية ، جلال الدين السيوطي ، مطبعة الجوائب .
٣٩- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٣م .
٤٠- شرح العقيدة الواسطية ، محمد بن عثيمين ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
٤١- حاشية الصبان ، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : غازي طليمات ، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
٤٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ضبط وتشكيل الشيخ يوسف البقاعي ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
٤٤- المحرر في النحو ، ابن الهرمي ، تحقيق : د. منصور علي عبدالسميع ، دار السلام للطباعة ، مصر ١٤٢٦هـ ،

٤٥- توجيه اللمع ، ابن الخباز ، دراسة وتحقيق ، د. فايز دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ١٤٢٣هـ .
٤٦- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
٤٧- مجيب النداء شرح قطر الندى ، الفاكهي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٣٩٠هـ .
٤٨- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيى بن حمزة العلوي ، تحقيق : د. هادي عبدالله ناجي ، مكتبة الرشد ناشرون ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ .
٤٩- صحيح الجامع الصغير ، السيوطي ، تحقيق الشيخ : محمد ناصر الدين الألباني .
٥٠- النوافح العطرة ، في الأحاديث المشتهرة ، محمد بن أحمد الصفدي، محمد عبدالقادر الصعدي ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، الطبعة الأولى .
٥١- سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر و آخرون .
٥٢- نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، تحقيق : د. محمد البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع .
٥٣- شرح شذور الذهب ، محمد الجوجري ، تحقيق د. نواف الحارثي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .
٥٤- العوامل المائة ، عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : د. البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر .
٥٥- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الفكر ١٣٩٩هـ .
٥٦- المصباح المنير ، الفيومي ، دار الفكر ، بيروت .
٥٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٨هـ .
٥٨- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي .
٥٩- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي ، عناية الشيخ : عرفات حسونة ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .
٦٠- الكشاف ، جار الله الزمخشري ، رتبه وضبطه ، مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٦١- مجمع الأمثال ، الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ١٤١٦هـ .
٦٢- مناقب الشافعي ، البيهقي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٠٩هـ .
٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٢م .
٦٤- ديوان الفرزدق ، شرح إيلياء الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٨٣م .
٦٥- التوابع أصولها وأحكامها ، دراسة نحوية ، د. فوزي مسعود .
٦٦- مخالفات الفرزدق ومشكله في مسائل الحذف دراسة في التركيب والبنية، رسالة دكتوراه، يحيى بن أحمد العقيبي، جامعة أم القرى ١٤٢٩هـ .
٦٧- الغربال ، ميخائل نعيمة ، المطبعة العصرية .
٦٨- التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق : فتحي عليّ الدين ، مطبوعات جامعة أم القرى .
٦٩- البديع في علم العربية ، ابن الأثير تحقيق : د. فتحي عليّ الدين و د. صالح العايد ، منشورات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ .
٧٠- التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٧م .
٧١- ادب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة .
٧٢- شرح الألفية ، ابن الناظم ، حققه وضبطه : د. عبدالحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت ١٤١٦هـ .
٧٣- المرتجل ، ابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ .
٧٤- شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، تصحيح وتعليق : د. يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ١٣٩٨هـ .
٧٥- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
٧٦- بدائع الفوائد ، ابن القيم الجوزية ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٧٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، تحقيق : الشيخ محمد عبدالحميد ، دار الخير ، بيروت ١٤١٠هـ .

٧٨- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، بيروت ١٣٩٩هـ .
٧٩- الإصباح في شرح الاقتراح ، الدكتور : محمود الفجَّال ، دار القلم ، دمشق ١٤٠٩هـ .
٨٠- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني ، تقديم وتحقيق : د. عبدالرزاق السعدي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م .
٨١- مجالس العلماء ، الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٣هـ .
٨٢- الحروف ، أبو ناصر الفارابي ، تحقيق : د. محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الثانية .
٨٣- ملحة الإعراب ، الحريري ، دار السلام ، القاهرة .
٨٤- طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي ، تحقيق الشيخ : محمود شاكر ، دار المدني ، جدة .
٨٥- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق الشيخ : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة .
٨٦- خزانة الأدب ، عبدالقادر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ .
٨٧- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٩٦٧
٢-	Abstract	٤٩٦٨
٣-	المقدمة	٤٩٦٩
٤-	المبحث الأول : اللغة والمجتمع .	٤٩٧٢
٥-	المبحث الثاني: النحو والمجتمع ، النشأة وصور التشاكل .	٤٩٧٥
٦-	المبحث الثالث: أثر التفقه في العلاقة بين أعراف النحو و أوضاع المجتمع .	٤٩٨٨
٧-	المبحث الرابع: نماذج من أثر السياقات الاجتماعية في الدرس النحوي وتشمل :	٥٠٤٠
٨-	المسألة الأولى : (الحقيقة الاجتماعية في باب الإشارة) .	٥٠٤١
٩-	المسألة الثانية : (الحقيقة الاجتماعية في باب النعت)	٥٠٤٣
١٠-	المسألة الثالثة : (السياق الاجتماعي في باب عطف البيان)	٥٠٤٨
١١-	المسألة الرابعة : (السياق الاجتماعي في باب اسم الفاعل) :	٥٠٥٢
١٢-	الخاتمة وتوصيات البحث :	٥٠٥٧
١٣-	ثبت المصادر والمراجع	٥٠٦٠
١٤-	فهرس الموضوعات	٥٠٦٦